

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الهجرة في المتوسط وأثرها على الاستقرار المناطقي
2020-2011

مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ:

- د. طبوش سفيان

إعداد الطالبان:

- بركود كنزة.

- حراب أمل.

لجنة المناقشة

- أ. غنام فايزة رئيسا

- د. طبوش سفيان مشرفا ومقررا

- أ. واري عبد الكريم مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

إهداء

أهدي هذا البحث إلى من جرعاً الكأس فارغاً لیسقياني قطرة حب، إلى من حصدا
الأشواك عن دربي ليمهدا لي طريق العلم، إلى من قال الحق فيهما: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا
إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا".

"أمي" و"أبي"، أطال الله في عمرهما.

إلى رفيق الطفولة، وأول الأصدقاء، إلى السند والظهر الذي لا ينكسر، إلى أغلى وأعز توأم
إخوتي "عبد العزيز" و"عبد الرزاق" رعاهم الله.

إلى من وهبني الله تعالى إياها لتكون انسي وملجئي في الحياة أختي "رانيا".

إلى من يحمل معنى البراءة والنقاء آخر العنقود أختي "ثينة" حفظهما الله.

إلى من رزقني الله وده، إلى من أدين له بسعادتي رفيق دربي، وتوأم روحي "زوجي الغالي"
رعاه الله وأدامه نورا لحياتي.

إلى كل أفراد عائلتي من أعمام، وأخوال وأبنائهم.

إلى زميلاتي وصديقاتي وفقهم الله جميعاً، إلى كل من له لهفة في العلم والارتقاء به في كل
مكان أهدي هذا العمل المتواضع.

كنزة

إهداء

إلى الذين أمر ربي ببرهما وجعل رضاه من رضاها علي، وما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لولا توفيق من الله ودعوات من دعواتهما.

أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمه الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي الحبيبة".

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك ل ترى ثمرة جهدي بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهندي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "والدي العزيز".

إلى من أعتز وأفتخر بأنهم ستري وعزتي، إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي، إلى إخوتي "حكيم وحميد".

إلى من هم أقرب إلي من روحي من شاركني حزن أمي، وبهم أستمد عزتي وأسراري إلى شمعات حياتي وزهور قلبي، أخواتي الحبيبات "ذهبي"، "نعيمة"، "حياة".

إلى كل أصدقائي الذين كانوا معي ساندوني ودعموني في مشواري الدراسي، وإلى كل الذين أعرفهم من قريب ومن بعيد في قسم العلوم السياسية.

آمال

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل أولاً وأخيراً، الذي بتوفيق منه تمكنا من إنجاز هذه المذكرة.

أما بعد نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "طبوش سفيان"، الذي رحب بالإشراف على هذا العمل ولكل ما قدمه لنا من دعم وتوجيهات حكيمة، وعلى صبره طيلة إشرافه لإتمام هذا العمل على ما هو عليه فله أسمى عبارات الشناء والتقدير دون أن ننسى أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم تصحيح ومناقشة عملنا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أفراد قسم العلوم السياسية في جامعة مولود معمري، من أساتذة وإداريين وعمال النظافة.

كما لا يفتونا أن ننسى أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى زملاء الدرب الجامعي.

نتوجه إلى كل من أمدنا بكتاب أو كلمة، وكل من ساهم في إعداد هذه المذكرة سواء من قريب، أو من بعيد فجزاهم الله خير جزاء.

كنزة وآمال

مقدمة

مقدمة:

شهد حقل العلاقات الدولية خلال القرن العشرين بروز قضايا معقدة عابرة للدول بدأت تأخذ مكانتها في التحليل من أهمها قضية الهجرة بمختلف أنواعها، تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة إنسانية ومشكلة اجتماعية، فهي عبارة عن انتقال الأفراد من مكان إلى آخر أو من دولة إلى دولة أخرى بهدف البحث عن سبل العيش الكريم والسعي إلى تحسين مستوى حياتهم في شتي المجالات، هروبا من الاضطرابات السياسية والحروب والثورات، كما هو حال دول العالم العربي الذي يمثل الجهة الجنوبية للمتوسط، فبعد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة نجد معظم سكانها يتسارعون إلى العبور نحو الجهة الشمالية للمتوسط المتمثلة في أوروبا، ذلك نتيجة لفشل ثوراتها التي تنادي إلى التغيير نحو الفضل مخلفته بذلك عدم الإستقرار وظروف معيشية مزرية حيث أصبح العمل والاجتهاد لا يلاقي مقابل في جنوب المتوسط عكس الذي يحدث في الشمال.

وفي ظل هذه الظروف تحول مفهوم الهجرة من حركة انتقال الأفراد إلى ظاهرة إنسانية جديدة تساهم في نقل الثقافات واحتكاك الشعوب لبعضها البعض تؤدي إلى تصادم حضارات الشعوب، فالمشكلة التي تطرحها الهجرة ليست الجغرافية المادية وإنما الجغرافية الذهنية كسلوكيات وأفكار التي تتجلى في الطبيعة الثقافية، الاقتصادية، السياسية والأمنية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في كونها ظاهرة معقدة ديناميكية تطرح نفسها في الآونة الأخيرة في منطقة المتوسط ما يجعلها تلقي اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلوم السياسية كما أنها موضوع يشمل مختلف الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية:

تتجلى أهمية اختيار الموضوع في البحث عن موضوع الهجرة؟ موضوع يشكل ظاهرة حيوية بحيث نسلط الضوء على هذه الأخيرة سواء قبل التحولات في العالم العربي 2011 ما بعدها وذلك بسبب تزايد وتعقيد انعكاسات هذه التحولات على منطقة المتوسط وعلى ديناميكية الهجرة فيها تربط هذه الظاهرة بالعديد من القضايا والإشكاليات في المنطقة وتسعي الدراسة إلى استطلاع أبرز إيجابيات وسلبيات الهجرة وأنماط تفاعلاتها.

ب- المبررات الذاتية:

تتمثل الأسباب الذاتية في استكمال المشوار الدراسي لنيل شهادة الماستر، حيث أنه لدينا الرغبة في تناول أهم مواضيع الساعة التي تتمحور حول الهجرة في المتوسط مبررين أثرها على اللااستقرار المناطقي بحيث تعتبر ضغط اقتصادي ومحدد للخريطة السكانية ومؤثر ثقافي وتهديدا أمنيا.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق وبغرض الوصول إلي تحليل الدراسة فإن الإشكالية الرئيسية تركز

حول:

- إلى أي مدى تساهم الهجرة في المتوسط على اللااستقرار المناطقي؟

تتفرع عن إشكالية مجموعة من التساؤلات:

✓ ما هو مفهوم الهجرة و ما المقصود باللااستقرار المناطقي؟

✓ ماهي أهم دوافع ومؤشرات الهجرة في المتوسط؟

✓ كيف تأثر الهجرة على الخريطة الجيوسكانية للمتوسط؟

فرضيات الدراسة:

- كلما زاد التقارب الجغرافي أدى إلى زيادة حركة السكان.
- كلما اتسعت الحلقة المفرغة من ضغوطات اقتصادية، سياسية وأمنية أدى إلى تسارع حركة الهجرة.
- كلما تسارعت حركة الهجرة أدت إلى تغيير الخريطة الجيوسكانية.

حدود الدراسة:

- **النطاق الزمني:** تحديدا من سنة 2011 إلى غاية 2021 أي في بداية اللااستقرار السياسي في العالم العربي.
- **النطاق المكاني:** منطقة المتوسط باعتبارها من أكثر المناطق أهمية وما ميز أهميتها أنها تحتوي على مصالح متشابكة فتجد أنها بؤرة التوترات والأزمات وتمثل التربة الخصبة لنمو الهجرة، إذ تمثل ظاهرة الهجرة محددات للتفاعل بين ضفتي المتوسط.

أهداف الدراسة:

- يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مشكلة تعاني منها دول العالم بصفة عامة ودول حوض المتوسط بصفة خاصة، والتوعية بحجم ظاهرة الهجرة ولفت نظر المسؤولين إليها وما يترتب عنها. وذلك من خلال التعرف على أهم الأسباب والإشكاليات والآثار التي تقف وراء الظاهرة، والحاجة الماسة إلى تفسيرها ومحاولة الكشف عن عواملها وما يترتب عنها من إنعكاسات سلبية وما تخلقه من آثار سياسية، إجتماعية وإقتصادية. فهي تعتبر في وقتنا الحاضر تهديدا أمنيا يمس إستقرار الدول.

الدراسات السابقة:

- أولاً: كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجيات المواجهة، تحرير "محمد غربي وآخرون"، شارك في تأليفه مجموعة من الكتاب. تم التطرق فيه خلال الدراسات التي قدمها الباحثون المشاركون على مجموعة من النقاط

التي تخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كآثار والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا السياسات والبرامج التي اتخذتها الدول في مواجهة الظاهرة في حوض المتوسط.

ثانيا: كتاب الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، من تأليف "د.طبوش سفيان"، عالج في هذا الكتاب ظاهرة الهجرة كتحدي أمني يهدد العلاقات الأورومتوسطية وذلك من خلال أن الهجرة تمس أبعاد سياسية، إجتماعية وإقتصادية.

ثالثا: دراسة نبيل عاشوري بعنوان: حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي، دكتورا في العلوم السياسية جامعة باتنة 1، تناول الباحث موضوع واقع الهجرة في حوض المتوسط منطلقا من أسباب الهجرة إلى طرق حوكمتها في منطقة المتوسط.

رابعا: أطروحة دكتورا التي ناقشتها "رقية العاقل" في قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 بعنوان: سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط. وقد إنطلقت الباحثة من إشكالية فحواها: كيف يتم التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط؟ واعتمدت على فرضية أساسية للإجابة على الإشكالية مفادها أن "دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط تسعى للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إليها". غير أن الدراسة التي تضمنتها هذه الأطروحة تقتصر على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، على عكس دراستنا التي نقارب فيها ظاهرة الهجرة كنسق كلي لا يتضمن الهجرة غير الشرعية فقط، لكن جميع أنماط الهجرة وأشكالها، وانعكاسها على الجغرافيا السكانية والثقافية والحضرية واعتبارها تهديد أمني.

الإطار المنهجي:

تعتبر المنهجية من أهم الأسس والقواعد والمرتكزات التي تقوم عليها أي دراسة علمية أكاديمية، فقد إتبعنا أكثر المناهج ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات وذلك بالإعتماد على:

الدراسة التاريخية:

تركز الدراسة التاريخية على دراسة الظاهرة من خلال الرجوع إلى الأحداث الماضية حيث تقوم بدور كبير في إكتشاف الحقائق التاريخية وإثباتها بطرق علمية موضوعية، وذلك عن طريق التأصيل والإثبات وتأكيد هوية الوثائق التاريخية وتحليلها.

المنهج البيئي المقارن:

هو منهج المقارنة بين البيئات الداخلية (الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية والسياسية) أو الخارجية (إقليميا أو دوليا) من خلال هذا المنهج نوضح تأثيرات البيئة الإجتماعية، الإقتصادية السياسية والثقافية للهجرة على الدول المصدرة والمستقبلية للمهاجرين.

دراسة إحصائية: هي التي تعرف على أنها مجموعة من الأرقام والأعداد التي تخلص توزيعات القيم أو متغيرات أو العلاقات بين هذه المتغيرات فهي تهدف إلى إثبات الحقائق العلمية المتصلة بظاهرة الدراسة والتعبير عليها بالأرقام والاحصائيات.

من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من الإحصاءات بهدف معرفة عدد المهاجرين من دول المتوسط إلى شماله من سنة 2011 الى 2020.

المفاهيم:

- **الهجرة:** هي عملية إنتقال الفرد أو الجماعة من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة، وتكون أما عبر الحدود الدولية، أو داخل الدول، فهي حركة سكانية تشمل أي نوع من حركة الناس وذلك بإختلاف دوافع الهجرة.

- **المتوسط:** يقع البحر الأبيض المتوسط في قلب العالم، حيث يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث، أوروبا آسيا، وإفريقيا، وبالتالي فإن المتوسط يفصل الجزء الشمالي الأوروبي الغربي عن الجزء الشرقي والجنوبي الغربي، فالبحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب 03 ملايين كلم²، ويقع بين خطي عرض 46° وخطي 5.50° غرباً¹.

- **اللاإستقرار المناطقي:** مصطلح جديد مركب من كلمة اللاإستقرار التي تعني إنعدام الأمن والاستقرار وكلمة المناطق وهي بطبيعة الحال جمع كلمة منطقة والتي تعني رقعة جغرافية معينة.

تقسيم الدراسة:

تضمنت الدراسة في خطة منهجية اشتملت على ثلاث فصول ولكل فصل خلاصة، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، ويتفرع كل فصل إلى مباحث ومطالب:

مقدمة: جاءت في إطاحة بالموضوع محل الدراسة، واحتوت على تمهيد، إشكالية رئيسية وتساؤلات فرعية، إضافة إلى الفرضيات. وتم ذكر أهمية الدراسة ثم استعراض أدبيات الدراسة وكذا المناهج العلمية المعتمدة، بالإضافة إلى ذكر أهم مفاهيم الدراسة.

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل التأصيل المفاهيمي لظاهرة الهجرة في شقيها الشرعي وغير الشرعي، مع ذكر أهم المفاهيم ذات الصلة بالهجرة. كما اننا سلطنا الضوء على مفهوم جديد وهو "مفهوم اللاإستقرار المناطقي"، إنطلاقاً من مفهوم عدم الاستقرار السياسي ومؤشراته، كمبحث أول.

أما في المبحث الثاني عرجنا على منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال التعريف بالمنطقة والتعرف على الأهمية الجغرافية، والإقتصادية والحضارية للمنطقة.

¹ - الموسوعة السياسية: الموقع الإلكتروني، منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لدراسة أسباب الهجرة في المتوسط ومساراتها، وذكرنا في المبحث الأول أهم العوامل التي تدفع مواطنوا الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الهجرة إلى الضفة الشمالية للمنطقة. أما في المبحث الثاني استعرضنا مسارات ومنافذ المهاجرين في المتوسط، حيث ركزنا على المنافذ الشرقية والغربية للبحر الابيض المتوسط، بالإضافة إلى ذكر بعض الإحصائيات حول عدد المهاجرين.

الفصل الثالث: إهتم هذا الفصل في دراسة أسباب اللاإستقرار المناطقي، وذلك من خلال دراسة انعكاسات الهجرة على منطقة المتوسط، ففي المبحث الأول تناولنا آثار الهجرة (الهجرة تهديد امني)، وخصصنا المبحث الثاني لمستقبل المتوسط في ضل تنامي ظاهرة الهجرة.

الخاتمة: من خلالها يتم إستخلاص النتائج التي تمّ التوصل إليها في إطار الدراسة، وتحتوي على إجابة مباشرة لإشكالية البحث.

الفصل الأول

الهجرة والاستقرار المناطقي في المتوسط:

مقاربة مفاهيمية

تمهيد:

تعتبر الهجرة من بين المواضيع المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في نفس الوقت تعد ظاهرة قديمة قدم الحضارات تعني بتنقل الأفراد وتحركاتهم. فالعديد من الحضارات وضفت المهاجرين لبناء وتشديد أمجادها، فحركة الإنسان وحرية تنقله من مكان لآخر كانت إحدى أهم صور تشكيل المجموعات الحضارات القديمة. فالتمازج الثقافي والتعايش الاجتماعي بين الأفراد والجماعات كانت بسبب الهجرات المستمرة للشعوب من مكان إلى آخر.

كما تعتبر منطقة المتوسط منذ القدم مسرحا أساسيا للعديد من موجات الهجرة في مختلف الاتجاهات غير أنها برزت من جنوب المتوسط إلى شماله بشكل متفاقم وذلك يعود إلى عامل التقارب الجغرافي وتباين مستويات التنمية بين ضفتيه.

سننطلق في هذا الفصل إلى تعريف الهجرة وأنواعها مع ذكر أهم المفاهيم المشابهة لها كما سنقوم بمكاشفة مفاهيمية للاستقرار المناطقي.

المبحث الأول: الهجرة والاستقرار المناطقي: مقارنة مفاهيمية.

عرفت الهجرة بأنها من أقدم الظواهر البشرية التي ساهمت في أعمار الأرض واختلاط الشعوب، فهي عموماً انتقال الأفراد من موقع إلى آخر لتكون إضطرارية فيما مضى تستدعيها ضرورة البقاء على قيد الحياة، فالهجرة بإعتبارها ظاهرة عالمية قد حملت في مضامينها عدة معاني ودلالات، بحيث تتغير طبيعة هذه المضامين وفقاً للفوائد والتحديات التي تفرضها الهجرة بشتى أنواعها وأشكالها.

المطلب الأول: الهجرة: مقارنة في المفهوم والمفاهيم المقاربة.

أولاً: تعريف الهجرة.

أ- لغة:

كلمة الهجرة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي "هجر" ويعني تباعد أي ترك وطنه،¹ كما تعني الرحيل من المكان أو التخلي عنه. جاء في معجم "ترتيب القاموس المحيط" بأن الهجرة تعني "الخروج من أرض إلى أخرى"²، وفي لسان العرب ورد أن الهجرة ضد الوصل³. ويقال "هجرت الشيء هجراً: تركته أو غفلته"⁴. كما أن الهجرة تعرف على أنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق⁵.

أما في اللغة الفرنسية فتتقسم الهجرة إلى لفظين:

➤ **اللفظ الأول: Immigré** وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المهاجر إليها.

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 972 - 973.

² - الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ج 4، ط 3، دار الفكر، دمشق، 1970، ص 481.

³ - أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت، ص 251.

⁴ - صالح العلي صالح وآخرون، المعجم الصافي في اللغة العربية، الرياض 1989، ص 705.

⁵ - مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص 973.

➤ **اللفظ الثاني: Emigré** وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده متجهاً إلى بلد آخر¹. ويشير قاموس "المصطلحات الاجتماعية" émigration يعني انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي للاستيطان في موطن آخر². أما قاموس المورد يشير إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر³.

كما أن مصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الانجليزية فهناك مصطلح **Migration** الذي يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، ومصطلح **Emigration** الذي يشير إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي أنه إلى حركة الهجرة المغادرة أي النقلة إلى الخارج، وهناك مصطلح **Immigration** ويشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم الاستقبال⁴.

فالهجرة كمصطلح لغوي سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية يقصد به الخروج أو الانتقال من مكان إلى آخر فردياً أو جماعياً.

ب- اصطلاحاً:

اختلفت التعريفات المرتبطة بالهجرة ما بين علماء السياسة والاجتماع والقانونيين والمختصين في علم السكان.

فالهجرة في علم الديموغرافيا، أو علم السكان تعني الانتقال فردياً أو جماعياً من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً، اقتصادياً وسياسياً.

¹- Abdel Fattah Mourad : **Dictionnaire Mourad des termes juridiques, économiques et commerciaux**, 2 partie, P 944-945

²- مصلح الصالح، الشامل-قاموس المصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص 187.

³- منير البعلبكي، قاموس المورد، انجليزي-عربي، دار العلم للملايين، 2000 ص 578.

⁴- أحمد موسوي ونعيمة أعراب، "أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، أدرار، 2018-2019، ص 14، 15.

أما علماء الاجتماع فيرون أن الهجرة هي تبدل الحالة الاجتماعية، كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها¹.

والهجرة كمصطلح قانوني كما يوضحها القانون الدولي العام هي إنتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، وهي تخضع للقانون من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه، وهي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولة المهاجر منها وإليها².

في حين تعرف المنظمة العالمية للهجرة، الهجرة على أنها تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص لتغيير محل الإقامة المعتاد³.

كما ذهب الكثير من الباحثين لتعريف الهجرة، فتجد **جيلداسيون** يفهم الهجرة من خلال فضاء متعدد الأقطاب، وتكون مرتبطة بالفترات الزمنية من فترة فصلية أو مؤقتة، نهائية، طويلة. كما تكون الهجرة مدفوعة بأسباب قاهرة أو نابعة من إرادة شخصية، ويضيف **علي عبد الرزاق الجلي** أن الهجرة هي انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة لأخرى سواء في نفس حدود بلاد الإقامة أو خارج البلد، وقد تتم بإرادة الأشخاص أو باضطرارهم إلى ذلك⁴.

¹ - محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسى، "الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص، ص 20، 21.

² - أحمد موساوي، نعيمة أعراب، مرجع سابق، ص 16.

³ - أحمد بورزق، مليكة حجاج، "أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها"، ع9، المجلد 1، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مارس، 2018، ص 280.

⁴ - أعمال المؤتمر الدولي، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)، ط1، ج1، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2019، ص35.

ويشير **انطوني غيدنر** إلى ظاهرة الهجرة على أنها ليست ظاهرة جديدة غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي¹.

ثانياً: تصنيفات وأنواع الهجرة.

أ- أنواع الهجرة:

وللهجرة عدة أنواع مختلفة حسب الظروف المؤدية لها منها الهجرة الداخلية، الطوعية، القسرية والدولية.

فالهجرة بصفة عامة تعني الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة، أو من قارة إلى قارة فتسمى "هجرة دولية". وقد تكون الهجرة من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد، أو من قرية مدينة أو نحو ذلك، فتسمى "هجرة داخلية".

ويمكن القول بأن هذه الأخيرة هي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات وأذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

أما **الهجرة الخارجية** (الهجرة الدولية) فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة².

الهجرة الطوعية: وهي التي تكون بمحض الإرادة وبدون أي مساندة أو إكراه مهما كان نوعها وهي إما فردية أو جماعية، وقد عرفها **فيرجا** بقوله "حركة الناس أفراداً

¹ - أعمال المؤتمر الدولي، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)، ط1، ج2، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2019، ص150.

² - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 15-16.

أو عائلات تصرفوا بناء على رأيهم ومسؤوليتهم، بدون إجبار حكومي، من بلد إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة".

الهجرة القسرية أو الجبرية: وهذا النوع يكون خارج إرادة الفرد ورغباته أي أن هناك قوة ظاهرة أو خفية تدفع بالأفراد أو العائلات أو الجماعات إلى ترك أوطانهم والاتجاه إلى أوطان أخرى ليستقروا فيها¹. ويحدث هذا النوع في الحروب والنزاعات الداخلية أو نتيجة للإضطهادات (دينية، عرقية، سياسية).

ب- تصنيفات الهجرة:

تصنف الهجرة الدولية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

- **تعرف الهجرة المشروعة بأنها:** "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلية وتحدث الهجرة المشروعة بين البلدان التي لا تضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث الهجرة المشروعة في الدخول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهجرين². بمعنى آخر تتم الهجرة المشروعة أو القانونية أو النظامية في الدول التي تسمح نضمها القانونية باستقبال الأجانب وتتم عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواء كان عن طريق البر، الجو أو البحر لإقليم الدولة، وتشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات³. ويدخل في هذه الهجرة بعض أشكال هجرة العمال، هجرة الطلاب والأشخاص ذوي المهارات العالية والهجرة في إطار لم الشمل الأسري.

¹ -فايزة بركان، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير، باتنة، 2011-2012، ص 24.

² -عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 17.

³ -محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسى، مرجع سابق، ص 20.

أما الهجرة الغير المشروعة التي يشار إليها بعدة مصطلحات، فهي هجرة غير شرعية، غير قانونية وهي هجرة سرية.

يعرف نيا ب الحافظ الهجرة غير المشروعة أنها "حركة انتقال الناس فرديا أو جماعيا من بلد إلى آخر خلسة بمفردهم أو بتواطؤ عمال المعابر الحدودية البحرية أو البرية أو الجوية، أو بمساعدة مهربين سواء من البلدان المصدرة أو من بلدان العبور أو من البلدان المستقبلة قصد العبور أو الاستقرار بطريقة سرية دون وثائق، أو بوثائق مزورة"¹.

ثالثا: المفاهيم ذات الصلة بالهجرة.

أ- النزوح:

هو حركة سكانية جماعية ناتجة عن ظروف مختلفة كالحرب والنزاعات الداخلية المسلحة أو نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية أو كوارث طبيعية. وقد يكون النزوح مستمرا إذ يعتبر من طبائع بعض المجتمعات التي لا تعرف الاستقرار في منطقة معينة وتكون في بحث دائم عن مناطق جديدة للعيش وهي التي تسمى بالقبائل الترحالية². أيضا هو انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر في إطار الحدود الداخلية بحثا عن الأوضاع الملائمة كالأمن والاستقرار مثلا النزوح من الريف إلى المدينة³. كما أن النزوح هو الشخص الذي

¹ - حافظ نيا ب، "انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الوطن العربي"، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل البحث العلمي، العام الثامن، 2020/06/28.

² - فيصل بن حليلو، "التعاون الأورو-مغاربي في محال مكافحة الهجرة غير القانونية"، رسالة ماجستير، عنابة، 2006-2008، ص23.

³ - حفيظة سعدون، "تأثير الهجرة غير الشرعية على صياغة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة حالة فرنسا"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تيزي وزو، 2015-2016، ص21.

أجبر أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتاد والأصلي واضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف، لكنه لم يعبر حدود دولية معترفة بها¹.

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه وانتقاله من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، لكن يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بدون رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة يحدث بصفة فجائية دون تخطيط مسبق والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح القبائل بأكملها دون أن يحصل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والمعنوية.

أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله من مستلزمات أو ما لا يحمله، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل استيعابها من الدولة المستقبلية وإحلالها وتعويض في الدولة المصدرة التي تدفقت منها العناصر المهاجرة، عكس النزوح التي تعجز فيه الحكومات عن استيعاب جل الأعداد مرة واحدة².

ب- اللجوء:

يعتبر اللجوء طريقة من طرق التحول إلى دولة أجنبية بقصد الاحتماء بها من الاضطهاد أو الملاحقة أو العنف أو الحرب.

يعرف اللاجئ بأنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1951/01/01 أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، وأرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أولاً يريد بسبب ذلك الخوف، أو يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد السابق، نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك

¹ - خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير، بسكرة، 2013 - 2014، ص 32.

² - حفيظة سعدون، مرجع سابق، ص 22.

الخوف أن يعود إلى ذلك البلد¹. وقد اتسع تعريف اللاجئين ولاسيما في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الفارين من العنف المعمم (الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي، أو الاعتداء والاحتلال الخارجي، أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان) في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلا عن الكوارث الطبيعية المصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية، أثنية، عرقية ودينية². ويحدث اللجوء إذا نتيجة للغزو والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق والدين واللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بها مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة الموطن الأصلي إلى حدود دولة أخرى. أما النزوح، فهو داخل الدولة الواحدة، ويتفق النزوح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتين وقسريتين. اللجوء والهجرة والنزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني، إلا أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات³.

ج- التهريب البشري: نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية.

وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، ويعني تهريب المهاجرين "تدبير الدخول غير الشرعي لشخص

¹ - نيل زكاوي، "جيو سياسة الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي"، سياسات عربية، ع 19، مارس 2016، ص ص 25-26.

² - خديجة بركة، مرجع سابق، ص 33-34.

³ - عثمان الحسن، محمد نور، مرجع سابق، ص 21.

ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى¹.

ويعرف التهريب البشري بالإتجار بالبشر الذي يعد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة بعد تهريب السلاح والاتجار في المخدرات، وتعد هذه الممارسة شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتقوم فكرة الاتجار بالبشر على مفهوم أساسي هو استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد للإتجار بهم، مع استمرار استغلالهم لما بعد النقل من مكان لآخر، هذه الأخيرة التي تميز نشاط عصابات الاتجار بالأفراد عن نشاطات عصابات الهجرة غير الشرعية التي ينتهي دورها الإجرامي بانتهاء عملية التهريب البشري من دولة إلى أخرى².

وللتهريب البشري "نشاط فردي" وآخر "مهني منظم". ففي النوع الأول يقوم شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبلغ معين أو الصعود في السفن البحرية والتجارية بدون علم إدارة وملاحي السفن، وقد يستخدم بعض هؤلاء الأفراد الممرات البرية التي تقل فيها نقاط ومراكز المراقبة من قبل حرس الحدود. ويحدث النوع الثاني من التهريب البشري عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة³.

أ- **التهجير:** يعرف بأنه ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها.

ويكون التهجير إما مباشراً أي ترحيل السكان من مناطق سكنهم بالقوة أو غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد. وهو

¹ - عثمان الحسن، محمد نور، مرجع سابق، ص 19.

² - فايزة بركان، مرجع سابق، ص 20.

³ - عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق، ص 20.

يختلف عن النزوح باعتبار أن التهجير يكون داخل حدود الإقليم بهدف تغيير التركيبة السكانية لإقليم أو مدينة معينة¹.

ويقصد بالتهجير أنها إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها في ديارها، على الانتقال، إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها بناء على منهجية وتخطيط تشرف عليها الدولة أو الجماعات التابعة لها أو جماعات أخرى في مسعى لتطهير يقوم على أساس التمييز العرقي أو الأثني أو القومي أو الديني والتوجه السياسي في تلك المنطقة التي يتم إبعاد السكان منها².

يندرج التهجير وفق القانون الدولي العام ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية، فيحين تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة انتقال الأفراد. فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل³.

المطلب الثاني: الاستقرار المناطقي في المفهوم والمؤشرات.

يعتبر مفهوم مصطلح الاستقرار المناطقي مصطلح جديد غير متداول في معظم الدراسات. يرتبط هذا المصطلح ارتباطا وثيقا بمفهوم الاستقرار والأمن الدوليين. وعكس الاستقرار هو الاستقرار أو عدم الاستقرار.

إذا الاستقرار المناطقي يعني ببساطة انعدام الأمن والاستقرار في بعض المناطق من العالم وانتشار الفوضى وعدم التوازن. ولتفسير هذا المصطلح أكثر "الاستقرار" لا بد من تفسير معنى الأمن والاستقرار.

¹ - (-،-)، "لهذا السبب عد التهجير القسري جريمة حرب"، مقال نشر على موقع <https://www.aljazeera.org> تم الإطلاع عليه يوم: 2021/08/03 : 14 سا و 02 د.

² - منال إبراهيم أبو عبد الله، "الحماية الواجبة للنازحين والمهاجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي"، رسالة لاستكمال درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، حزيران 2020، ص 50-51.

³ - علي سيور شو، الهجرة والتهجير وجهان لنفس العملة، أنظر الموقع: <https://www.ahewar.org> تم الإطلاع عليه: 2021/08/03.

فالأمن اليوم لم يعد يعرف بالمفهوم التقليدي القديم على أنه امتلاك الدول للقوة العسكرية يعني أنها حققت أمنها الداخلي والخارجي، فالأمن بمفهومه الحديث هو تحقيق قوة عسكرية بالإضافة إلى قوة اقتصادية، سياسية واجتماعية، أي أن الأمن يمس جميع مجالات الحياة فإذا ما حققت الدول جميع هذه القوى فإنها حققت تنمية شاملة التي تحقق الأمن والاستقرار.

حيث يعرف هنري كسنجر الأمن على أنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، أما روبرت مكنمارا في كتابه "جوهر الأمن" فيعرفه على أنه "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، ويستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات"¹.

فالأمن المجتمعي يتهدد فيه قيم ومكونات المجتمع بشكل يدفعه إلى الصدام الداخلي، ومن هنا فإنه يتعين تحديد موقف واضح إزاء مجموعة أسئلة تشمل المحاور التالية: الأمن لصالح من، أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟²، فيتعامل مفهوم الأمن مع ثلاث مستويات الدولة التي تتهدد من خلال قيم السيادة والقوة، والمجموعة التي تتهدد من خلال الهوية التي تتهدد بزيادة الهجرة وتراجع الزيادة الطبيعية للمجتمع، والأفراد يتهددون من خلال البقاء والرفاه وهذا ينعكس على الاستقرار مناطقي؛ ويتحقق الأمن المجتمعي بتحقيق تنمية مستدامة.

ولتسهيل دراستنا لمصطلح الاستقرار المناطقي، سنقوم بالتطرق إلى مفهوم عدم الاستقرار السياسي وذلك لأن الاستقرار المناطقي له علاقة وطيدة بعدم الاستقرار السياسي،

¹ - حسين زكرياء، الأمن القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص 6.

² - سفيان طبوش، الشراكة الأوروبية ومتوسطة في ظل التحديات الأمنية الراهنة، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019، ص 24.

كون هذا الأخير، يمس أبعاد اجتماعية، اقتصادية، وهذا ما يستدعي استقرار المناطق إذا ما حققت هذه الأخيرة تنمية فيها.

مفهوم الاستقرار السياسي:

هناك اختلاف كبير بين الباحثين والعلماء في العلوم الاجتماعية بطريقة عامة والعلوم السياسية بشكل مخصص، حيث يعد هذا الاختلاف في تعريف عدم الاستقرار السياسي يكون أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي موجودة في كل المجتمعات، فقد تختلف تلك المجتمعات في درجة حالة عدم الاستقرار.

أولاً: توجهات في تعريف عدم الاستقرار.

1. كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر: يستقر، استقير، استقراراً الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكث، وقد اشتق مصطلح "الاستقرار" من "القر"، حيث يعرف لسان العرب "القر" بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت، كما يعرف "الزمخشري" "القر" بنفس المعنى، بحيث يقال: أن فلان يحل قراري أي أنه لا يباح مكانه.

قال الله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...." سورة غافر: الآية 64، أي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكن من حرثها وغرسها والبناء عليها والسفر والإقامة فيها، أي أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي أنتم على ظهرها قراراً تستقرون عليها وتسكنون فوقها¹.

كما يعرف القاموس الفرنسي La Rousse صفة الاستقرار بأنها: بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه أو وجود حالة من التوازن المستمر.

¹ - كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2015، ص 49.

فإن كان الاستقرار يعني الثبات والتوازن، فنقيضه هو اللااستقرار وهو ما لا ينسجم مع الثبات أي التغيير والتحول منه فمصطلح اللااستقرار السياسي مركب من كلمة لا استقرار وصفة السياسي الذي يشير إلى عدم الثبات والتحول.

2. اختلف الباحثون في تحديد مفهوم عدم الاستقرار السياسي ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهومًا نسبيًا تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة¹.

فإذا كان مفهوم الاستقرار السياسي يشير إلى قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره وتحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية، فإن مفهوم عدم الاستقرار يشير إلى خلاف ذلك، إذ يعرف على أنه: اخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه، أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية، مما يؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم وتفجر العنف السياسي وفقدان مؤسسات الدولة القدرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام².

3. في هذا الصدد يرى البعض أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه ويرى آخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشعب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي³.

¹ - كريمة بقدي، مرجع سابق، ص 50.

² - شايب الذراع بن يمينه، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع21، جانفي 2019، ص 109.

³ - غزو محمد عبد القادر ناجي، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، <https://www.ssrcaw.org>، 2008/02/12، تاريخ الاطلاع 2021/06/03.

من بين أهم التعاريف لمفهوم عدم الاستقرار السياسي نجد تعريف "حمدي عبد الرحمن حسن" الذي يرى بأن عدم الاستقرار السياسي هو "عدم قدرة النظام على الأنزمات التي تواجهه بنجاح وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعية وكفاءة من جهة أخرى. فهذا التعريف يذهب إلى أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتناقضات في المجتمع، وإن عدم قدرته على التعامل مع تلك المتناقضات تجعل شرعية النظام السياسي تتناقض وهنا يصبح تغيير النظام أمراً مقبولاً.

كما يورد "حمدي عبد الرحمن حسن" تعريف آخر، فيقول: "عدم الاستقرار السياسي هو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل بدرجة تحول دون وقوع العنف، وهذا التعريف يربط عدم الاستقرار السياسي بممارسة العنف"¹. في حين يرى ابن خلدون عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.

أما الشيخ محمد الغزالي فبرى بأن عدم الاستقرار السياسي يحدث في حالة عدم التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبالتالي عصيانهم لأوامر الدين من خلال عدم التزامهم بمبادئهم².
ثانياً: أسباب عدم الاستقرار السياسي.

تتعدد أسباب وعوامل عدم الاستقرار السياسي بتعدد المجالات التي يقوم بها الأفراد والتنظيمات سواء كانت في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي في

¹ - ناصر صالح، "عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات"، المعهد المصري للدراسات، [https:// episse.eg.otg](https://episse.eg.otg).

² - الطيب بته، "دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2012-2013 د. ص.

وغيره. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بعض من الأسباب عدم الاستقرار السياسي:

أ- في مجال السياسة:

- **تفاقم الصراعات السياسية الداخلية:** التي تؤدي إلى نشوب الصراعات السلطة من لدى القوى الداخلية المتمثلة في الإثنيات والعرقيات التي بحكم خصوصياتها وتميزها فإنها تسعى بكل الوسائل لإثبات الذات والوجود فتصطدم بواقع المنافسة، ولا يتوقف الأمر عند هذه الخصوصيات العرقية والدينية فقط وإنما يتعداها إلى وجود تنظيمات عسكرية ذات أهداف سياسية همها احتكاك السلطة بكل الوسائل السلمية وغير السلمية وسواء كانت هذه التنظيمات أحزاب سياسية أو تنظيمات عسكرية تستند إلى القوة، فإن نشاطها السياسي سواء كان سلمي أو مبني على العنف إنما يخلق اضطرابات وخوف يؤديان إلى عدم الاستقرار السياسي في الدولة.

- **ضعف المصادر الشرعية:** لعل من الأسباب الأساسية والمباشرة لعدم الاستقرار السياسي هو افتقاد شرعية السلطة السياسية¹.

فالشرعية هي مفهوم سياسي يعبر عن مدى قبول الشعب بإعطاء الحق في الحكم للقائمين على السلطة أو الحكومة التي تستند في وجودها إلى القواعد المحددة في الدستور أو في النظام القانوني.

إضافة إلى هشاشة وضعف مصادر الشرعية المتمثلة في:

1. المصدر التقليدي: وهي استناد السلطة إلى مسوغات تعتمد قيما ومعتقدات تؤمن بها أكثرية أفراد الشعب. وهو ما يطلق عليه بالدولة الشيوقراطية التي تخضع فيها السلطة إلى مرجعية دينية.

¹ - شايب الذارع بن يمينه، مرجع سابق، ص 111.

2. المصدر الكاريزمي: وهو الذي يكون فيه الحاكم هو مصدر الشرعية، فهو تمتع الفرد الحاكم الذي يقف على رأس الحكم بالشخصية الكاريزمية، أي بقوة التأثير على الناس، فهو ذلك المثال الذي يجب أن تقتدي به سائر الأمة.

3. المصدر القانوني: الذي هو سيادة الرأي العام للأمة، باعتماد وسيلة التمثيل النيابي، حيث يختار الشعب من يمثله لقيادة الدولة عن طريق الانتخاب الحر¹.

ب- في مجال الثقافة نجد:

- **الأزمة الثقافية:** فإذا كان المقصود بالثقافة بصفة عامة هو مجموعة العقائد والقيم والقواعد التي يرتضيها أفراد المجتمع ويمثلون لها، فإن الثقافة السياسية التي تعتبر جزءا من الأولى هي مجموعة من المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، أو هي بتعبير آخر مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية ومن هذا المنطلق، فإن عناصرها تتمحور أساسا حول الدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة وغيرها. لذلك فإن وضعها في الحساب أن البناء الثقافي في أي بلد من البلدان يعتبر ركيزة أساسية ودعامة صلبة لا غنى عنها لبناء كل المشاريع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التي تعتبر بدورها حصنا منيعا يقف في وجه العواطف الهوجاء والتقلبات التي تواجهها الدول².

ج- في مجال الاقتصاد:

هنالك اتجاه يرى بأن العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي وأن الدول التي تتمتع بمداخل اقتصادية مرتفعة تكون في حالة استقرار بينما الدول التي تتمتع بمداخل تعاني من حالة عدم استقرار سياسي³.

¹ - الشرعية والمشروع والسلطة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، - WWW Politis // : https

dz, com. تاريخ الاطلاع: 2021\06\04 على الساعة 18:05 H.

² - شايب الذارع بن يمينه، مرجع سابق، ص ص 113-114.

³ - ناصر صالح، مرجع سابق.

فالاقتصاد القوي يعزز الاستقرار السياسي، أما الاقتصاد الضعيف الذي ينتج عنه تراجع في المستوى الاجتماعي وظهور الفقر والبطالة والتخلف فهو وليد لعدم استقرار الدول. من الملاحظ أن هناك تداخل في هذه المجالات فكلها مكملات لبعضها البعض. وعلى هذا النحو بعض الباحثين أن أي دولة لا بد أن تحتوى ثلاث قوى ترتكز عليها، ولا بد أن يحدث توازن بين القوى الثلاث، لأن عدم التوازن يسبب خللا في الدولة نفسها ويجعلها في وضع حرج يتسم بعدم التوازن وعدم المصادقية وهذه القوى هي:

➤ القوى العسكرية وتشمل نفقات الدفاع.

➤ القوى السياسية وتشمل الإنفاق على النظام.

➤ القوى الاقتصادية وتشمل نفقات التنمية ورفع مستوى المعيشة والدخل القومي.

فإذا زادت نفقات الدفاع سيستغرق الوضع الاقتصادي لأزمات حقيقية، وسيؤثر ذلك على مصداقية النظام القائم، أما لو نقصت نفقات الدفاع عن الحد المطلوب فستصبح الدولة عاجزة عن مواجهة التهديدات الخارجية، ولو زاد الإنفاق للإبقاء على النظام سيؤدي ذلك إلى الإفلاس والهزيمة وأحمالا فإن عدم تحقيق الأمن القومي على المستويين الداخلي والخارجي سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي¹.

ثالثا: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

- مثلا توجد تعريفات مختلفة لعدم الاستقرار السياسي، هناك مؤشرات مختلفة تم إنشاؤها لقياس عدم الاستقرار السياسي في البلدان المختلفة. إلا أننا سنحاول رصد أهمها:
- وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية واشية مع غياب رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والطائفي.
 - عدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أو تحديدها بشروط معينة.
 - نفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع وسيادة الاضطرابات وغياب لغة الحوار.

¹ - الطيب بته، مرجع السابق، د. ص.

- فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة بمعنى عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءته.
- عدم وجود استقرار إيديولوجي، بمعنى الانتقال الإيديولوجي الفجائي.
- كثرة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية¹.
- ولظاهرة عدم الاستقرار السياسي مؤشرات توجزها فيما يلي:
- عدد الاغتيالات داخل الدولة.
- عدد الإضرابات العامة والمظاهرات المعادية للحكومة.
- وجود حرب العصابات وعدد الثورات التي تنشب داخل الدولة.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي.
- عدد القتلى الذين يلقون مصرعهم في كل صور العنف المحلي².
- من خلال ما سبق، نستخلص أن مفهوم الاستقرار المناطقي يعني عدم استقرار المناطق سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا.
- وهذا ناتج عن أسباب عديدة مثل سوء أنظمة الحكم في بعض الدول، الفقر، الاستبداد، سوء استغلال الثروات الطبيعية، قلة فرص العمل، البطالة، تهيش فئة الشباب داخل المجتمع...الخ من اختلالات هيكلية داخل الدول التي تستدعي انعدام الاستقرار والأمن.
- أما عن علاقة الهجرة بمصطلح الاستقرار المناطقي هو أن تنقل الأفراد من منطقة إلى أخرى يعني انتقال سلوكهم وأفكارهم وهذا ينعكس على المنطقة المستقبلية والمصدرة للمهاجرين ايجابيا وسلبيا، فانتقال هذه السلوكات والأفكار سيفتحه لا توازن في المناطق (الدول المصدرة والمستقبلية) في عدة أبعاد اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية. بمعنى آخر أن الاستقرار المناطقي نتج عن انتقال الأفراد كأفكار وسلوكات وليس كأفراد فقط.

¹ - شايب الذارع بن يمينة، مرجع سابق، ص 110 .

² - الطيب بته، مرجع سابق، د. ص.

المبحث الثاني: المتوسط مقارنة جيوسياسية.

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أهمية مميزة وهامة في مجال العلاقات الدولية وهذا راجع لما يكتسبه من مكانة حضارية وتاريخية من جهة، وسيطرته على أهم المنافذ وطرق الملاحة البحرية. هذه المكانة أعطت له دور حيوي ومركزي في السياسة العالمية وعجلة الاقتصاد العالمي، إلا أنه يواجه تحديات عديدة أبرزها ظاهرة الهجرة.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على جغرافية حوض البحر الأبيض المتوسط والأهمية الجيوإستراتيجية له.

المطلب الأول: المتوسط مقارنة تاريخية طبوغرافية.

أ- تاريخية المتوسط:

اشتق اسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين (Mediterranée) وهما (Médius) وتعني المتوسط، و (Terra) تعني الأرض، فهو يتوسط القارات الثلاثة للعالم القديم (آسيا، أوروبا، أفريقيا) ويتمتع بموقع إستراتيجي هام، عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه (Mare Nostrum) "بحرنا" (بحر الروم) ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط، أما الأتراك فسموه "أكنديز" والتي تعني البحر الأبيض، وذلك لكثرة زبد أمواجه¹.

فلقد نشأ على ضفافه منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها الفرعونية واليونانية والرومانية والعربية الإسلامية. وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة¹.

¹ - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص 86.

البحر الأبيض المتوسط منذ عرف الإنسان التعامل مع الأمواج وأدرك لعبة الرياح أصبح دائم الحركة، كثير التنقل، عنيداً في السعي إلى اختصار المسافات وهو ملتقى جد قديم للطرق¹.

ب- الإطار الجغرافي للمتوسط (الدول المتوسطية من خلال المعيار الجغرافي):

يقع البحر الأبيض المتوسط في قلب العالم، حيث يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا وإفريقيا) وبالتالي فإن المتوسط يفصل الجزء الشمالي الأوروبي الغربي، عن الجزء الشرقي الجنوبي العربي، فالبحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي وواسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، ويقع بين خطي عرض 46 وخطي طول 5,50 غرباً و36 شرقاً². وبذلك فالبحر المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات عن طريق مضيق جبل طارق من الغرب بالمحيط الأطلسي، وفي الاتجاه الشمالي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة. ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس. ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار التي تمتد وتتفرع منه مثل: البحر التيراني، البحر الأدرياتيكي، البحر الأيوني، بحر إيجه والبحر الأسود³.

¹ - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص 86-87.

² - منطقة البحر الأبيض المتوسط، الموسوعة السياسية، من الموقع: <https://political-encyclopedia.org>.

³ - وهيبه تباي، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي - دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، 2014/06/08، ص 48.

الخريطة رقم 01: خريطة تبين البحار المتفرعة من البحر الأبيض المتوسط.



المصدر: البحر الأبيض المتوسط - المعرفة: <https://www.marefa.org>

يصف " فرناند بروديل " البحر الأبيض المتوسط قائلاً: "البحر الأبيض المتوسط إن لم يكن ألف شيء في نفس الوقت..." فإنه ليس مشهداً مفرداً من مشاهد الطبيعة، بل هو عدد لا يحصى من المشاهد، إنه ليس بحراً واحداً بل عدة بحور متعاقبة، إنه ليس حضارة بعينها بل هو مجموعة من حضارات متراكمة الواحدة فوق الأخرى¹.

يتميز البحر الأسود بكونه أكبر البحار المتصلة بالبحر الأبيض المتوسط وتحيط بالبحر الأسود 6 دول وهي: تركيا، بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا وجورجيا. وبناءً على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول لا تعتبر دولاً متوسطية، لأن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط، ماعداً تركيا فهي دولة متوسطية، حيث لها ساحل مطل على البحر الأبيض المتوسط.

فوفقاً للمعيار الجغرافي فإن الدول المتوسطية هي تلك الدولة المطلّة أو التي لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط².

¹ - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص 87.

² - وهيبة تبناني، مرجع سابق، ص 48.

الخريطة رقم 02: الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط



الخريطة رقم 03: التقسيم الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط



المصدر: ORZ.WIKIPEDIA.ORG

أ- الإطار الإستراتيجي للمتوسط (الدول المتوسطية حسب المعيار الإستراتيجي):
إذا كان المعيار الجغرافي يقر بأن الدول المتوسطية هي تلك الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط فقط. فالمعيار الإستراتيجي يقر بعدم إمكانية حصر الدول

المتوسطة في مجموعة من الدول، فالدول المتوسطة وفقا لهذا المعيار يتسع ويضيق وفقا لرؤيتها ومصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي.

يشمل المعيار الإستراتيجي لتعريف الدول المتوسطة وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن يكون مرتبطين جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصادي، أو سياسي وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطة بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطة تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

هذا يعني أنه من خلال هذا المعيار نجد أن هناك دولاً اعتبرت متوسطة وليست متوسطة بالمعيار الجغرافي:

- **الأردن:** على الرغم من أن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أنها من الدول النشطة على المستوى التعاوني المتوسطي.

- **موريتانيا:** لا تملك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط، إلا أنها من طرق في التعاون المتوسطي، فهي عضو في الإتحاد المغرب الغربي، هذه العضوية جذبتها إلى البحر الأبيض المتوسط.

- **البرتغال:** تشكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة ايبيريا، وتعتبر البرتغال دولة أطلسية وليست متوسطة بالمعيار الجغرافي، لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي، فهي عضو في الإتحاد الأوروبي¹.

- **دول الخليج العربي:** صحيح أن دول الخليج العربي بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلا أنها قريبة منه من خلال ارتباطها الكبير مع الدول المتوسطة فلديها علاقات اقتصادية مع دول الإتحاد الأوروبي، كما ترتبط أيضا بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطة.

¹ - وهبة تبناني، مرجع سابق، ص 50.

وعليه فإن المعيار الإستراتيجي يعتمد على ذكر نشاط وانخراط تلك الدول وعلاقتها في مجال التعاون المتوسطي¹.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط.

أ- الأهمية الإستراتيجية:

برزت منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي فحسب، وإنما على المستويين الاقتصادي والحضاري كذلك جعل منها محط أنظار وأطماع القوى الخارجية، وهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بزعامة الو.م.أ والشرقي الإتحاد السوفياتي سابقا، فالبحر الأبيض المتوسط إذن مركز ثقل في جزيرة العالم طبق لآراء "ماكيندر"، فهو محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة².

يصنف البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الإستراتيجية في العالم، أين تتركز رهانات ونزاعات وضغوطات لها وزن خاص في السلم العالمي، من بين هذه الرهانات العديدة هناك ثلاثة مسائل تجذب انتباهنا وهي:

✓ مسألة الموقع الإستراتيجي لأوروبا في المتوسط.

✓ مسألة تركيا مع الإتحاد الأوروبي.

✓ مسألة الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني خاصة بالنسبة للحدود³.

يظهر المتوسط مع نهاية القرن العشرين فضاء ذو أهمية حيوية تجد فيه المغرب حارس على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الإستراتيجي طيلة قرون. بينما

¹ - وهيبة تبارني، مرجع سابق، ص 50.

² - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص 92.

³ - إيمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 6، ص 275.

تحرص ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان.

ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته أثناء تفحص خريطة المتوسط، والاهتمام بأهم التفاعلات الإستراتيجية التي عرفتها، هو تشكل المتوسط من محاور أساسية تعد مركزية للتحكم فيه، ويعد التحكم بكل هذه المحاور مرة واحدة تعددا للقوى الإستراتيجية في المتوسط وتتمثل هذه المحاور في:

- شبه الجزيرة الايبيرية والمغرب.
 - شبه الجزيرة الإيطالية بما فيها صقلية.
 - مصر.
 - تركيا.
- ويعد التحكم بهذه المحاور إمساكا بغرب وشرق المتوسط ووسطه¹.

أ- الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط:

لقد لعب الاقتصاد دورا مهما في جوقة تاريخ المتوسط، وقد كان هذا الدور في الغالب حاسما، إذ على الاستغلال الاقتصادي يقوم توازن المجتمعات، والحضارات لا تزدهر إلا بالاعتماد على الاقتصاد وبفضله يكون استمرارها².

فإلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية³.

تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والو.م.أ

¹ - إيمان مختاري، مرجع سابق، ص 276-277.

² - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص 103.

³ - إيمان مختاري، مرجع سابق، ص 278.

مرورًا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق كونها قناة وصل بين المحيطات الثلاث العالمية الأطلسي، الهندي والهادي ويمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية².

كما يحتوي حوض البحر الأبيض على المعادن مثل الفوسفات والحديد وثروة سمكية، حيث يحتوي على 5,7% من الثروات البحرية الحيوانية و18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة: حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة¹. إذ يعتبر البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل بين الشرق والغرب، فهو يسهل عملية نقل النفط من الدول المنتجة والمصدرة له شرقا إلى الدول المستوردة له غربا، فهو قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط فضاء اقتصاديا بامتياز وهذا نظرا للموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به، بالإضافة إلى حيازته على أهم الموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تتحول إلى اقتصادية بعد أن يتم استثمارها، وهذا ما يجعلها أهم مفاتيح القوة².

ب- الأهمية الحضارية لمنطقة المتوسط:

تعود فكرة المتوسطية إلى حضارة الشرق القديم أي ثلاث قرون قبل الميلاد. خاصة في عصر الإسكندر الأكبر، حيث ظهرت على سواحل أعظم الحضارات البشرية³. كالحضارة الفرعونية، الإغريقية، الرومانية والإسلامية. كما أنه مهد الديانات الثلاث: الإسلام، المسيحية واليهودية. وقد شكلت هذه الحضارات نسيجاً تاريخياً طبع علاقات شعوب

¹ - وهبة تباي، مرجع سابق، ص 58.

² - غنيمه صراح، ويزة عبيد، "الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة تيزي وزو، 2015-2016، ص 26-27.

³ - منطقة البحر الأبيض المتوسط، الموسوعة السياسية، مرجع سابق.

المنطقة بسمات مميزة¹. فالحضارة الإسلامية جعلت البحر المتوسط ملتقى روحيا، تجاريا وعلميا. فثمة تاريخ مشترك يربط بين شعوب المنطقة وهو تاريخ من التعاون والتحالف وتاريخ من الصراع والاقتتال لمدة قرون من الزمن².

إن التقسيم الحضاري الذي ميز البحر الأبيض المتوسط كان له أثر على جيوسياسية المنطقة، فمنذ القدم والحروب التي نشبت بين الدول كانت في نفس الوقت صراعا بين الحضارات المختلفة، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لهذا الصراع على غرار الحروب بين الفرس والإغريق والحروب البونيقية الثلاثة والقرطاجيين من 264 ق.م إلى 146 ق.م، ثم الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين مروراً بالتنافس العثماني الإسباني في البحر الأبيض المتوسط³.

وصف المتوسط على أنه منبع النور كونه ذو طابع حضاري جوهري لتجمع مختلف الحضارات والثقافات فيه ويعتبر نقطة تاريخية مهمة وحيوية حدثت فيها وحولها العديد من الأحداث التاريخية⁴.

ومن هذا يظهر أن الاهتمام الدولي بالمنطقة لا يعود فقط إلى العصر الحديث بل يؤكد التاريخ على أنه دوماً مثل ميداننا نشيطاً بالحروب والتوترات⁵.

¹ - غنيمة صراح، ويزة عيبود، مرجع سابق، ص 27.

² - منطقة البحر الأبيض المتوسط، الموسوعة السياسية، مرجع سابق.

³ - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص 95-96.

⁴ - غنيمة صراح، ويزة عيبود، مرجع سابق، ص 28.

⁵ - منطقة البحر الأبيض المتوسط، الموسوعة السياسية، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما استعرضناه في الفصل يتبين لنا أن الهجرة إحدى القضايا التي تعطي اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، فهي عموما ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية السكان أو جزء من الحركة العامة للسكان على شكل تنقلهم من مكان لآخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد. ويرى عدد من الباحثين بأن ظاهرة الهجرة أضحت من أكبر المعضلات التي تمس أبعادا مختلفة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية) لما لها من انعكاسات على الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، وهذا ما ينتج عنه ما يسمى بالاستقرار المناطقي، الذي يشمل بدوره الأبعاد التي تمسها ظاهرة الهجرة.

وتعد منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية بالغة في مجال هذه الظاهرة فقد شهد البحر الأبيض المتوسط منذ قدم العصور أحداثا وحروبا وظواهر متعددة، إلا أن الهجرة أضحت من بين أبرز الظواهر التي تشهدها المنطقة في الوقت المعاصر وذلك لأسباب متعددة وهذا ما نتناوله في الفصل الذي يلي.

الفصل الثاني

الهجرة في المتوسط – مقارنة في الأسباب والمسارات –

تمهيد:

يعتبر موضوع الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أبرز الظواهر التي عرفتھا المنطقة، إذ يمكن تقسيم حوض المتوسط إلى منطقتين رئيسيتين فيما يخص ظاهرة الهجرة، فالمنطقة الأولى هي منطقة الدول الجاذبة المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي (الضفة الشمالية للمتوسط) بما تتميز به من امتلاكها لعناصر القوة الأساسية والشاملة من ثقل اقتصادي ومؤسسات ونظم قائمة على الحوكمة والتعددية والقاعدة القانونية والتنمية المستدامة.

إما المنطقة الثانية وهي منطقة الدول الطاردة (الضفة الجنوبية للمتوسط) وهي في حقيقة الأمر دول دافعة ومرسلة للهجرة نحو أوروبا، إذ تعتبر المنطقة المغاربية مصدرا للهجرة بشقيھا الشرعي والغير شرعي التي زادت حدتها بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها معظم الدول العربية منذ سنة 2011.

ومن هنا تظهر أسباب الهجرة بالنظر إلى مسببين رئيسيين هما عوامل الجذب الزائدة في الدول المراد الهجرة إليها، وعوامل الطرد الخاصة بالبلد الأصلي، هذه الوضعية ما بين العوامل النافرة والعوامل الجاذبة هي المحددة لديناميكية تدفقات المهاجرين من جنوب المتوسط نحو شماله.

المبحث الأول: أسباب الهجرة في المتوسط.

عند تحليل أسباب الهجرة من جنوب المتوسط نحو شماله بصفة عامة، لا يمكننا الاعتماد على محدد واحد لتفسير الظاهرة كونها ذات إبعاد متعددة ومتنوعة، بل يجب الإلمام بكافة الجوانب والعوامل الأخرى المساهمة في الظاهرة، ويمكن إجمال الأسباب المؤدية للهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة.

يذهب الكثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظاهرة الهجرة¹. حيث يعتبر التفاوت في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي السبب الرئيسي لديناميكية الهجرة الدولية فبروز الفوارق واتساع الهوة بين الدول المتقدمة والنامية أوجد نوعا من التباين في المستوى الاقتصادي وبالتالي بالواقع لاجتماعي، فيوجد ما يعرف بالدول الطاردة والمستقبلة للهجرة²، وهذا هو حال دول ضفتي المتوسط.

أ- الأسباب الاقتصادية:

لا يخفى على أحد أن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في سلوك الأفراد فالفرد دائم البحث عن حياة أفضل، ولن يتوافر ذلك إلا عن طريق المال الذي يعد عصب الاقتصاد، كما أن البلدان التي تتوفر على ظروف اقتصادية ملائمة تكون ملاذا للهجرة

¹ - "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة تعني بالقضايا التاريخية والاجتماعية، العدد 2، 2014.

² - رياض حسن الشعبان، "دور المجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية: الحالة السورية نموذجا"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، العمادة، 2019، ص 74.

والعكس من ذلك البلدان التي تكون لديها مشاكل اقتصادية تجعل الفرد ينفر منها بحثا عن الاستقرار المالي¹.

في حين يرى الأستاذ "تابينو" G.P. Tapinos أن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد². أما فيما يخص الهجرة في المجال المتوسطي من دول المغرب العربي نحو أوروبا فيتجلى الأمر عند التباين الاقتصادي بصورة واضحة بين هذه الدول، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في الدول جنوب المتوسط التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادها على الفلاحة والتغذية، وهما قطاعات لا يضمنان استقرار التنمية نظرا لارتباط الأول بالمطار والثاني بأحوال السوق الدولية³.

فاختلاف المستوى الاقتصادي سواء الفردي أو الوطني يبدو واضحا بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، ويتضح ذلك بإجراء مقارنة بسيطة بين هذه الدول من خلال مؤشر الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه.

الجدول رقم 01: نسبة التباين في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لبعض دول المتوسط.

الدول	ألمانيا	بلجيكا	إسبانيا	فرنسا	إيطاليا	هولندا
المغرب	19,0	19,7	12,2	18,25	15,9	20,2
الجزائر	13,9	16,3	8,4	12,8	11,0	13,9
تونس	11,3	11,7	7,25	11,0	9,5	12,0

المصدر: نبيل عاشوري، "حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باقنة 1، 2018-2019.

¹ - ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، ج2، مرجع سابق، ص 49.

² - G.p. TAPINOS, L'économie d'immigration internationale, fondation des sciences politiques, paris Armand colin, 1974, p14.

³ - محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، جامعة محمد الخامس، الرباط، 11/03/2005 تاريخ الاطلاع 12 سا و 22 د، 2021/07/15، <https://www.djazeera.net>.

من خلال هذا الجدول يظهر الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي بين دول شمال إفريقيا التي تعتبر مصدرا للهجرة بامتياز مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الأوروبية التي تعتبر المستقبل للهجرة¹.

فمعدل الدخل الفردي السنوي في دول الجنوب 4000 دولار بينما معدل دخل الفرد في دول الشمال 20000 دولار، بالتالي فإن دول الجنوب تعاني من عجز متواصل في موازنة مدفوعاتها وعدم القدرة على تغطية النفقات، خاصة أن أغلب هذه الدول تعتمد على الزراعة التقليدية، بالإضافة إلى مديونية هذه الدول الفقيرة للدول الغنية، ما يرافق ذلك عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة².

• **البطالة:** تعرف البطالة بكونها ظاهرة اقتصادية، ظهرت بشكل ملموس مع التطور الصناعي، فهي لم تكن لها وجود في المجتمعات التي كانت تقوم على الزراعة، وطبقا لمنظمة العمل الدولية، فإن العاطل على العمل، هو كل شخص قادر على العمل، يرغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، لكن دون جدوى، وتعد معدلات البطالة هي الأكثر ارتفاعا في الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم³. فعلى سبيل المثال تقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي 12% وتبلغ 21% في المجال الحضري. وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23,7 % حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، و 15 % في تونس، وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان، خاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني⁴.

¹ - نبيل عاشوري، "حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019، ص 31.

² - عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، "واقع الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 01، المجلد 6، جوان 2017، ص ص 135-136.

³ - أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 118.

⁴ - محمد الخشاني، مرجع سابق، [https:// www.djazeera.net](https://www.djazeera.net)

• الحاجة إلى أيدي عاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين (توفير فرص العمل): تعاني الدول المستقبلية للمهاجرين من نقص في الأيدي العاملة فيها، خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها، حتى أطلق عليها اسم "القارة العجوز"، ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة فيقومون بالهجرة إليها ولاسيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعزق شعوب البلاد تلك عن العمل فيها. فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجرين غير الشرعي خصوصا.

إن الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط، وبالرغم من تقاربها جغرافيا، إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولقائدة فئات ضيقة من المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتمهيش¹. فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة، ليرتفع مستوى معيشتهم، لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور في الدول المستقبلية². فالعامل الاقتصادي هو عامل طرد وجذب في نفس الوقت. فيعتبر عامل طرد وخاصة في الدول المصدرة لهذه الهجرة حيث تكون الأوضاع الاقتصادية جد متدهورة، وهذا ما يلاحظ في دول الضفة الجنوبية للمتوسط (نسبة البطالة مرتفعة، انخفاض معدلات الدخل

¹ -فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010"، رسالة ماجستير، الجزائر، 2011-2010، ص 79.

² -فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010"، مرجع سابق، ص 81.

الفردى ...)، أما كونه عامل جذب وهذا ما يظهر فى توجه موجات الهجرة، حيث نلاحظ أن المهاجرين يختارون الدول الأكثر تطورا اقتصاديا كما هو حال الدول الأوروبية¹.

أ- الأسباب الاجتماعية:

ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدنى مستوى المعيشة رغم أنها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية فى المجتمع الذى تنشأ فيه، حيث يتطلع الأفراد إلى الواجهة بدوافع حلم النجاح الاجتماعى أو البحث عن الواجهة الاجتماعية المفقودة فى بلادهم بفعل البطالة والفقر، مما أضحت الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التى تدفع الشباب خاصة على الهجرة إلى البلدان الغنية².

• الفقر والتخلف: يتجسد التخلف فى عدة خصائص:

- انخفاض مستوى المعيشة لغالبية السكان، كمستوى الدخل المتدنى.
- أزمة السكن.
- انعدام التغطية الصحية.
- ارتفاع معدل الوفيات.
- انتشار الأمية.
- انخفاض إنتاجية العمل... الخ³.

أما الفقر يعرف على أنه مستوى معيشى منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة باحترام الفرد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع، وبتوزيع الثروة، نسق المكانة والتوقعات الاجتماعية.

¹- نبيل عاشورى، مرجع سابق، ص 38.

²- أعمال المؤتمر الدولى، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية"، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص 191.

³- ميسم حمزة، طيب خرافة عبده، إشكالية الهجرة غير الشرعية فى المتوسط وعلاقتها بالتهديدات اللاتماثلية، الشلف، 2012-2013، ص 16.

ولقد اعتبرته هيئة الأمم المتحدة أنه عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية¹.

• حسب ما جاء في تقرير لحلف الشمال الأطلسي، فإن جنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم المسمى به "العالم الثالث" وأن الفقر والتخلف يشكلان تهديداً ضد الأمن والسلم الدوليين².

إن ما يدفع الأشخاص للترحال والتنقل أكثر من أي شيء آخر هو البؤس وانخفاض المستوى المعيشي، التخلف وانعدام الأمل³. وهذا ما يشكو منه مواطني الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث تلعب الحالة الاجتماعية لسكان معظم الدول العربية، حيث أنه وسع تطور وسائل الاتصال والإعلام أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظرائهم في الشمال، ما يدفعهم إلى الهجرة طلباً لحياة كريمة⁴.

إلى جانب عامل الفقر والتخلف في تشجيع الهجرة في حوض المتوسط نجد العامل الديموغرافي كعامل أساسي في تفسير دوافع الهجرة:

• حسب هذا العامل (العامل الديموغرافي) فالهجرة في حوض المتوسط تدور في مجالين مختلفين ديمغرافياً، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، يتمثل هذا المجال في الضفة الجنوبية للمتوسط، ويعرف الآخر إنخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب وهو المجال الأوروبي.

¹ - مليكة حجاج، أحمد بورزق، "عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 02/34، ص 81.

² - Les pays sud-méditerranée dans la stratégie de l'OTAN: <https://www.nato.int>.

³ - رقية العاقل، "إشكالية الهجرة في غرب المتوسط"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، الجزائر، جوان 2008، ص 45.

⁴ - أوسامة بوزيد، "الحوار الأطلسي - المتوسط: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط 2001-2015"، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص 48.

هذا اللاتوازن الديموغرافي بين شمال المتوسط وجنوبه هو الذي يدخل البشر في ديناميكية التنقل (الهجرة)، ومن ثم يحدد اتجاه هذا الحراك البشري، فيصبح أن العدد الضخم للسكان يدفعهم إلى الهجرة هروبا من الأوضاع الاجتماعية السيئة¹. وهذا ما يذهب إليه الخبير الاسباني "خوان انطونيو ساكالوجا"، حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة، ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه: "إذ لم تساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني، فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"².

فالعامل الديموغرافي يعتبر من أهم الانشغالات الكبرى نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات البشرية من الجنوب إلى الشمال، حيث عرفت نموا كبيرا وسريعا وتمثل دول المغرب العربي خاصة صورة واضحة للحركة السكانية النشطة³.

في هذا الصدد قام البروفسور "Chedly Ayari" بمقارنة لفئات السكان ما بين ضفتي المتوسط، ومن خلال دراسته، توصل إلى أن الديموغرافيا بالصفة الجنوبية تقدر ما بين 6 و 7.5 مرة أكثر من الديموغرافيا لدول أوروبا الغربية المشاطئة للبحر المتوسط (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا) وحسب توقعاته خلال 25 سنة المقبلة تكون الديموغرافيا للصفة الجنوبية هي الغالبة.

إلى جانب الفرق في نسب النمو السكاني ما بين ضفتي المتوسط، تضيف فرق السن، فعلى الرغم من البيانات المعلن عنها في مجلة *futuribles* بخصوص الفرق ما بين فئات السن مقارنة بالدول المتقدمة والدول المتخلفة، فإنها تطرح مشكلة التقدم في العمر

¹ - رقية العاقل، مرجع سابق، ص 59 - 60.

² - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص 113، 114.

³ - Abd elwahab biad, «La dimension humaine de la sécurité dans le partenariat, euro-méditerranée» revus IDARA, vol=12n°23, 2020.

(الشيخوخة) التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص هذا إلى جانب تراجع عامل الخصوبة لدى المرأة في الضفة الشمالية¹.

وبهذا يكون اختلاف الفئات العمرية بين ضفتي المتوسط دافع آخر لتفسير الهجرة في المنطقة، فالدول الأوروبية بحاجة إلى فئة نشطة وعاملة، وبذلك يغتنم شباب دول الضفة الجنوبية الفرصة ويتسارعون إلى الهجرة بمختلف أنواعها.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية للهجرة.

إذا كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة ظهرت كمحرك لعمليات الانتقال بهدف الاستقرار وجمع الثروة، بمعزل عن شروط نشوء الدولة بالمفهوم السياسي الحديث، فإن الأسباب السياسية والأمنية ارتبطت بالحروب والنزاعات في ظل التنظيم الدولي الجديد². فالهجرة وخاصة في شكلها غير الشرعي هي في الواقع، التعبير عن سخط في الوضع الذي يعيشه الشباب في بلدانهم. فالدول المصدرة للمهاجرين معظمها تتسم بالحرمان السياسي، والنظم الفردية، وانعدام حرية التعبير، فيجد الفرد نفسه مهمش وغير معني بسياسة دولته³.

أولاً: الأسباب السياسية.

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة⁴.

¹ - رقية العاقل، مرجع سابق، ص 61، 62.

² - رياض حسن شعبان، مرجع سابق، ص 80.

³ - ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 63.

⁴ - لامية طالة، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني - قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 97.

ومن بين الأسباب السياسية التي تدفع للهجرة، الضغط والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة يؤدي إلى هجرة¹. فالدول النامية التي تتعذر فيها الديمقراطية، وتسودها أنظمة ديكتاتورية تعدمن الدول المصدرة للمهاجرين.

كما أن انتشار ظواهر المحسوبية الضيقة والفساد الإداري بصورة ترخي بضلالها على نظام الحكم ومؤسسات الدولة وأدائها، تعتبر من الأسباب السياسية الداخلية التي تؤسس لضعف ولاء المواطنين وشعورهم باليأس والإحباط. كما أن فشل الأحزاب السياسية زاد من تخلف المجتمع، لعدم قدرتها على تقديم برامج تحقق فيها آمال الشباب بالخروج من البطالة والمشاكل المصاحبة لها².

هذا إلى جانب عوامل سياسية أخرى تدفع نحو الهجرة، كالتابع الشمولي الذي تتسم به أنظمة الحكم وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان، كلها ظواهر تم تحديدها على أنها مصادر لانعدام الاستقرار السياسي والعنف والتطرف، فانتشار الفساد والاستبداد يفقد الأمل للمهاجرين في تحسين وضعيته والعيش بكرامة في وطنه، فقد يعاني الظلم والقهر دون حماية قانونية وقضائية، فالغالب في هذه الوضعية غياب احترام الحريات الأساسية، وعدم استقلالية العدالة، وضعف الاحتكام للقانون.

ومن بين أسباب عدم الاستقرار السياسي، الصراعات المسلحة، والحروب الأهلية والصراع الطائفي³.

تميزت نهاية القرن العشرين بموجات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو اجتماعية، جراء الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بسبب انتماءاتهم العرقية والدينية

¹ - ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 62.

² - رياض حسن شعبان، مرجع سابق، ص 79.

³ - سمير عياش، "التعامل مع ظاهرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 02، 2021، ص 232.

والسياسية يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً¹.

حيث تعتبر منطقة جنوب المتوسط، إفريقيا بصفة عامة، من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب والنزاعات، وعدم الاستقرار الذي تعرفه دول المنطقة،² وبالتالي تؤدي هذه الحروب والنزاعات إلى تدهور الأوضاع في كافة مناحي حياة المواطن الذي لم يجد أمامه سوى أن يغادر بطرق مشروعة أو غير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن³.

وفي هذا السياق قال رئيس الحكومة الإسبانية السابق **Philip Gonzalez**: "لو كنت شاباً مغربياً، لحاولت الهجرة، ولو أمسكوني، لحاولت مجدداً".
ويبرر هذا القول بمعرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشباب في دول المغرب العربي والتي يسودها طابع القمع للحريات وغلق المجال السياسي⁴.

ثانياً: الأسباب الأمنية.

يندرج ضمن الأسباب الأمنية للهجرة حالات عديدة، تمثل حالات استثنائية خارجة عن المألوف، تهدد أرواح الناس، وسط عجز السلطات الرسمية للدولة عن توفير الحماية اللازمة، في مقدمها حرب أهلية، حصائر اضطرابات أمنية، أو ممارسة الأعمال القمعية من قبل السلطة نفسها، أو انقلابات عسكرية.

إلى جانب الصراعات العسكرية والسياسية يأتي ارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية، ليضيق إلى الواقع الأمني المتدهور واقعا يزيد الوضع سوءاً. وفي الواقع السوري والعراق دليل

¹ - محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 8، 2012، ص 53.

² - نبيل عاشوري، مرجع سابق، ص 40.

³ - ميسوم حمزة طيب خرافة عبدة، مرجع سابق، ص 21.

⁴ - ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 63.

حي، باعتبار الاضطرابات الأمنية سببا دفع مئات الآلاف من المواطنين لترك بلدانهم وعبروا الحدود قاصدين دولا أوروبية سعيا وراء الأمان¹.

ومنه يعتبر العامل الأمني دافعا أساسيا في ارتفاع حركة الهجرة المغاربية وخاصة منها الجزائرية حيث عرفت طيلة عشرية التسعينات ما يسمى "بالعشرية السوداء"، وارتبط ذلك بشكل مباشر مع اللاإستقرار السياسي والأمني في الجزائر².

كما مثلت الأحداث الأمنية في الدول العربية، وتحديدًا تونس وليبيا منعرجا كبيرا في تصاعد الهجرة في شكلها غير الشرعي نحو أوروبا من المنطقة المغاربية³.

ففي أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي، بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية، وعرفت تلك الفترة بربيع ثورات العربية⁴، تعتبر هذه الأخيرة من الاضطرابات الأكثر دراماتيكية وأهمية بالنسبة لمنطقة المتوسط، فالكثير اعتقدوا أنه يشير بالموجة الرابعة من التحول الديمقراطي في العالم⁵.

لكن عكست الانتفاضات العربية مأزق ويأس شريحة كبيرة من السكان خاصة الشباب العاطل الذي تحدى نموذج التنمية والحكم للأنظمة العربية، لأن معاناة الشباب الذي يشكل نصف، وأحيانا ثلاث أرباع سكان الدول العربية، يعاني من صعوبات تتمثل في: الإحباط، البطالة، فقدان الأمل، فتهميش الشباب من قبل الأوساط السياسية ومولاة الأنظمة الذين يسيطرون على الوظائف الشاغرة والمهن التي يؤملون بها قد تدفعهم إلى السلبية والاستهلاك

¹ - رياض حسن الشعبان، مرجع سابق، ص 82.

² - زهور مناد، "مسألة الهجرة في العلاقات الأورو-مغاربية: رهانات وآفاق"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص 31.

³ - ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير شرعية"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 39.

⁴ - لامية طالة، مرجع سابق، ص 95.

⁵ - مهدي بوكعومة، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي في غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 676.

الزائد عن الحاجة والاتجار بجميع أنواعه وأيضا تدفعهم إلى التطرف، مما يؤدي إلى اليأس والهجرة¹.

وبما أن انطلاقا هذا الحراك العربي (الربيع العربي) كانت من تونس فقد كانت المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة، وكانت هذه الأخيرة نوعا من التعبير عن الاحتجاج، فبعد أن أضرم البوعزيزي النار في نفسه، تكررت قضية حرق النفس كوسيلة للاحتجاج في مختلف البلدان التي وصل لها الربيع العربي، هذا الأخير لم يأتي من فراغ، بل جاء كرد فعل لمعاناة شباب المنطقة من اضطهاد حكامها وسوء الأحوال. وهنا يجب التنبيه إلى أن هناك وعبا لدى الشباب العربي التواق إلى ترك بلاده عن طريق الهجرة².

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأزمات السياسية والاضطرابات الأمنية واحدة من أهم الدوافع المحفزة لتدفقات الهجرة الشرعية منها وغير الشرعية، إذ يشكل البحث عن الأمان والاستقرار عنصرا محركا نحو سلوك طريق الهجرة الدولية، هربا مما يهدد الحياة والعيش الهادئ، من عدم تطور المسار السياسي بشكل سليم يتوافق مع النظام الاجتماعي للبلد³.

المبحث الثاني: مسارات الهجرة في المتوسط.

ترتكز التحركات عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا على ثلاث مسارات رئيسية: المسار الشرقي من تركيا إلى اليونان، والساار الأوسط من شمال إفريقيا، ولاسيما ليبيا نحو إيطاليا ومالطا، والمسار الغربي الذي ينطلق أساسا من المغرب إلى إسبانيا. وقد شهدت الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط انخفاضا كبيرا منذ عام 2015، وتحولت من المسار

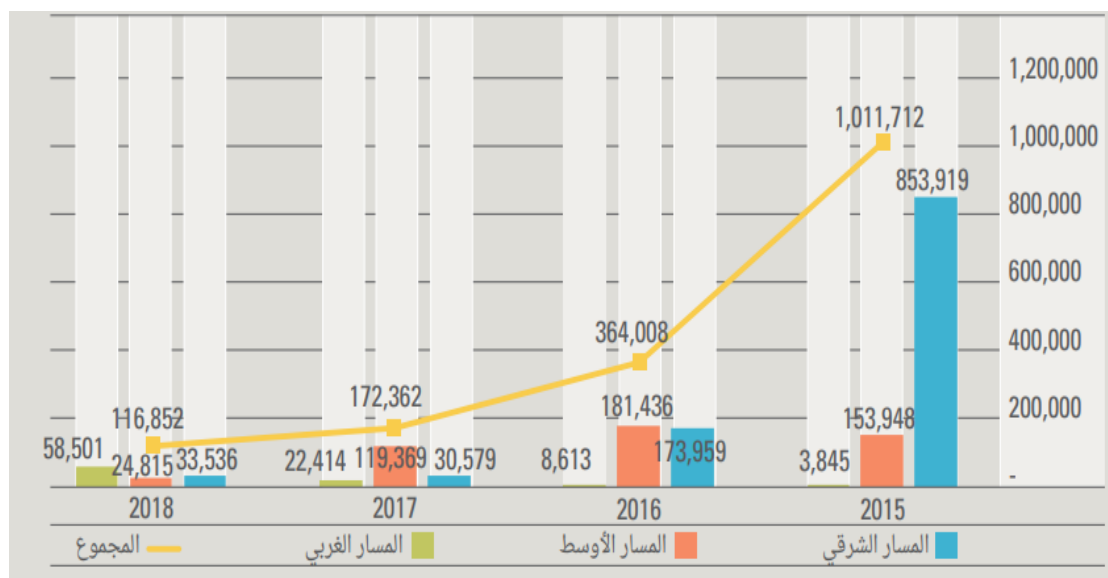
¹ - مهدي بوكعومة، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي في غرب المتوسط"، مرجع سابق، ص 676.

² - عبد الواحد أكميز، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 433، مارس 2010، ص 29.

³ - فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010"، مرجع سابق، ص 85.

الشرقي الذي راج استخدامه إلى المسار الأوسط الذي كان يفضل استخدامه في عامي 2016 و 2017 وصولاً إلى المسار الغربي الذي زاد استخدامه في عام 2018¹.

شكل رقم 01: التحركات المختلطة عبر البحر الأبيض المتوسط 2015-2018.



المصدر: IOM, 2015, 2016, 2017, 2018F

خريطة رقم 04: تبين مختلف الطرق والمسارات للهجرة والمسارات للهجرة في منطقة المتوسط



المصدر: Organisation internationale pour les migrations 2019

¹ - تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية"، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، 2020، IOM.

المطلب الأول: المسار الشرقي (الهجرة من وإلى جنوب شرق المتوسط).

تظم المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين في العالم (وخاصة منطقة المشرق العربي) معظمهم نازحون داخل المنطقة، وكانت بلدان عديدة في الأعوام الأخيرة، ولاسيما الجمهورية العربية السورية والعراق، منشأ ومقصد لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، وتستضيف بلدان عديدة من المنطقة العربية لاجئين ومهاجرين من خارج المنطقة، ولاسيما من إفريقيا الوسطى والقرن الإفريقي.

أ- حركة الهجرة والنزوح:

لقد أحدثت الانتفاضات في الجمهورية العربية السورية منذ 2011، آثار بالغة على أنماط الهجرة في المنطقة العربية. وكان للنزاع السوري تداعيات على العراق، بحيث تسبب بموجات نزوح داخلي، وبخروج أعداد هائلة من اللاجئين إلى بلدان في المنطقة العربية وخارجها. معظمهم في لبنان، تركيا، الأردن، العراق، مصر، بالإضافة إلى طالبي اللجوء إلى أوروبا.

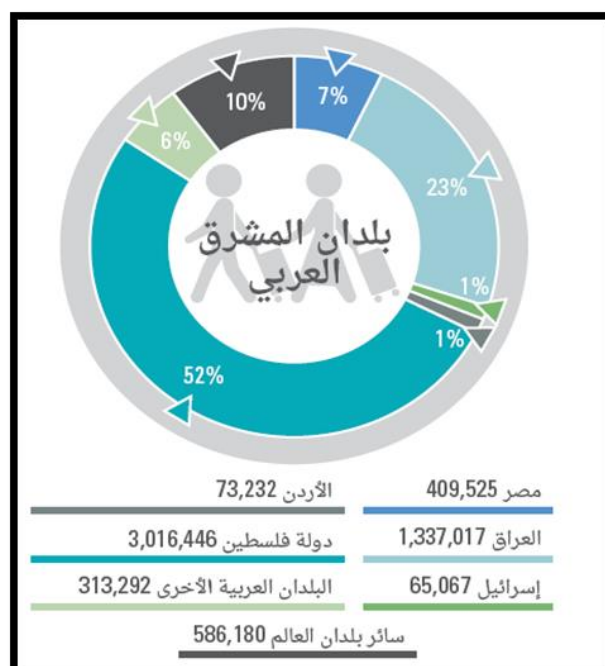
وكان بعض النازحين من اللاجئين الفلسطينيين أو العراقيين في الجمهورية العربية السورية، ويشكل الفلسطينيون اليوم أكبر عدد من اللاجئين في العالم. كما تسبب غزو العراق في 2003 بلجوء أعداد كبيرة من العراقيين إلى بلدان مجاورة، ويضم القرن الإفريقي عدد معتبر من اللاجئين الصوماليين مسجلاً موزعين بين كينيا، إثيوبيا واليمن. وقد نزح هؤلاء على أثر النزاعات المستمرة منذ عام 2011¹.

¹ - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية"، 2015.

الجدول رقم 02: النازحون داخليا بسبب النزاع والعنف في البلدان العربية 2012-2017

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	420	160				
الجمهورية العربية السورية	3,000,000	6,500,000	7,600,000	6,600,000	6,325,978	6,784,000
دولة فلسطين	50,000	59,400	400,000	500,000	303,608	231,000
السودان	2,100,000	2,100,000	3,276,000	3,290,310	3,034,614	2,072,000
الصومال	1,350,000	1,100,000	1,106,751	1,223,000	1,106,751	825,000
العراق	3,000,000	2,426,700	3,120,000	3,264,286	3,320,000	2,648,000
لبنان	45,000	20,000	20,000	12,000	12,000	11,000
ليبيا	144,500	146,000	275,000	221,425	193,277	197,000
مصر				78,000	78,000	82,000
اليمن	385,000	307,000	334,090	2,509,068	1,973,994	2,014,000
مجموع المنطقة العربية	10,074,500	12,659,520	16,131,841	17,698,089	16,348,222	14,864,160

الشكل رقم 02: بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المشرق العربي 2013.



المصدر: DESA 2013.

الجدول رقم 03: اللاجئين السوريون والأشخاص الذين هم في وضع لجوء (باستثناء المتقدمين بطلب اللجوء) من الذين استفادوا من مساعدات المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من عام 2013 إلى أوسط 2014.

عدد الأشخاص متنصف عام 2014	عدد الأشخاص أواخر عام 2013	عدد الأشخاص متنصف عام 2013	عدد الأشخاص مطلع عام 2013	بلد المقصد
605,157	585,304	512,447	238,798	الأردن
220,210	212,809	152,436	63,586	العراق
1,111,076	851,284	571,055	126,939	لبنان
138,101	131,659	69,207	12,836	مصر
2,074,544	1,781,056	1,305,145	442,159	المجموع

المصدر: Office of the united nations high commissions for refugees (UNHCR) Statistics and operational DATA (n-d) www.unHcr.org/pages/49c3646c4d6.hTml

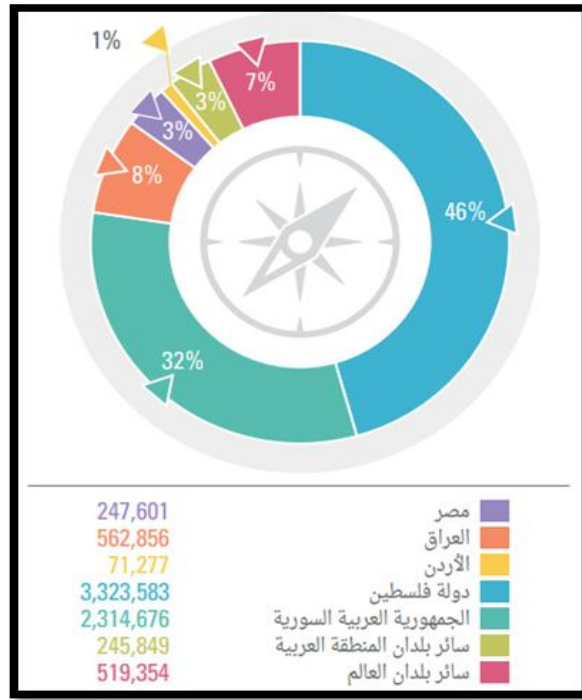
تشير البيانات في عام 2013 إلى أن المهاجرين إلى بلدان المشرق العربي آتون في الغالب من البلدان العربية الأخرى. وقد شكل الفلسطينيون وحدهم 52% من المجموع (3,016,446 مهاجر)، فيما شكل العراقيون 23% (1,337,017 مهاجر) .

وحتى أوسط عام 2013 كان حوالي 1,305,145 لاجئاً إضافياً قد عبروا من الجمهورية العربية السورية إلى الأردن، العراق، لبنان، مصر، وارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى 2,1 مليون شخص في أوسط عام 2014.

قبل الأزمة السورية كان الأردن يستضيف 3,097,338 لاجئاً فلسطينياً وفي كانون الأول ديسمبر 2013، كانت التقديرات لا تزال تقيد بوجود 55,509 لاجئين عراقيين في الأردن 22,286 شخصا، منهم يستفيدون من مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي منتصف عام 2014 كان الأردن يستضيف 605,157 لاجئاً مسجلاً من الجمهورية العربية السورية، في حين استقبل لبنان حوالي 1,111,076 لاجئاً فبات في المرتبة الثانية بين البلدان المضيفة للاجئين في العالم. ويضم لبنان والأردن أعلى نسبة

من اللاجئين تبلغ 114,257 لاجئاً لكل 1,000 مواطن على التوالي. وفي منتصف عام 2014، استقبلت مصر 138,101 لاجئاً سورياً، واستقبل العراق 220,210 لاجئاً سورياً إضافة إلى 9,992 لاجئاً فلسطينياً. (الجدول رقم 03)¹.

الشكل رقم 03: بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المشرق العربي 2017.



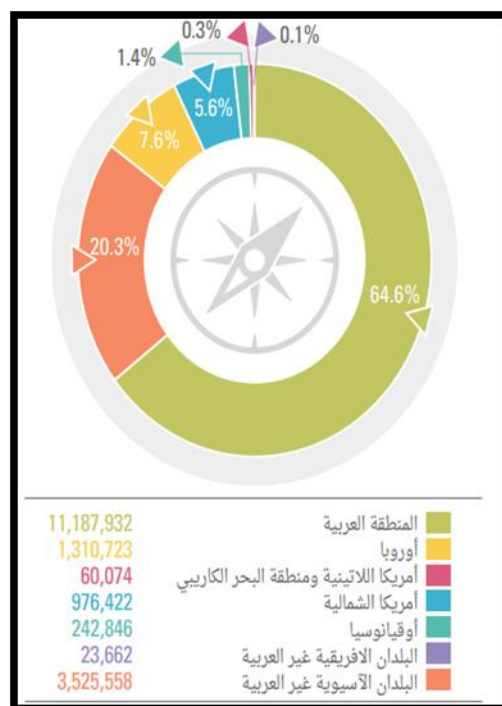
المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA 2017.

في عام 2017 بلغت نسبة المهاجرين واللاجئين القادمين من البلدان العربية إلى بلدان المشرق حوالي 93% وكان من بينهم عدد كبير من اللاجئين. وكانت دولة فلسطين بلد المنشأ لأكثر من 3,2 مليون مهاجر ولاجئ (46% من المهاجرين واللاجئين من هذه المجموعة من البلدان)، تلتها الجمهورية العربية السورية التي جاء منها أكثر من 2,3 مليون مهاجر ولاجئ (32% من المهاجرين واللاجئين في بلدان

¹ - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

المشرق) وحلت العراق في المرتبة الثالثة من بين بلدان المنشأ للمهاجرين واللاجئين في هذه المجموعة من البلدان، وجاء منها 8% من المهاجرين واللاجئين (أكثر من نصف مليون)¹.

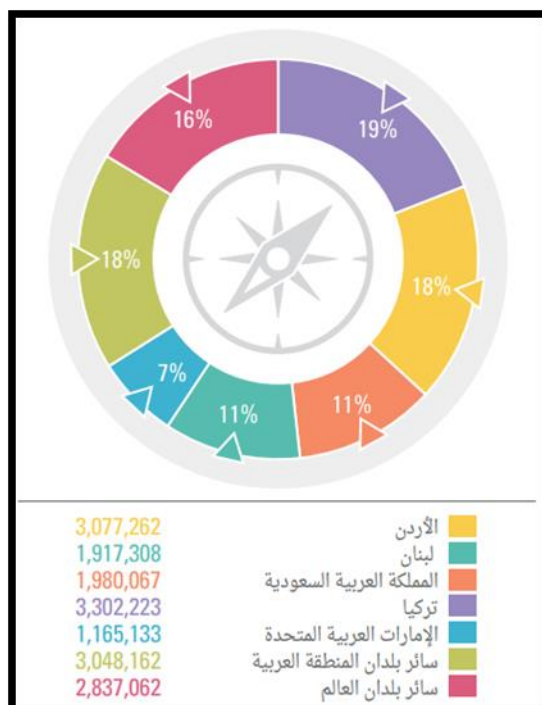
الشكل رقم 04: مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

¹ - تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، مرجع سابق.

الشكل رقم 05: بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

في عام 2017 كانت تركيا بلد المقصد الرئيسي للمهاجرين واللاجئين من المشرق العربي وكان من بينهم أكثر من 3,2 مليون لاجئ (الشكل رقم 2)، وكان الأردن بلد المقصد الثاني للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق. وتوافدت أعداد هامة أيضا إلى كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. واستقبلت البلدان العربية بنسبة 65% من المهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق، كما استقبلت البلدان غير العربية، باستثناء تركيا 2,8 (16%) من اللاجئين والمهاجرين من بلدان المشرق¹.

¹ - تقرير الهجرة الدولية لعام 2019، مرجع سابق.

1- المنافذ الشرقية: هي مجموعة من الطرق والمسالك البرية والبحرية منها ما يبدأ من آسيا وآسيا الوسطى، وتنتهي في بلغاريا أو اليونان أو قبرص عبر تركيا. ويوجد مسلك آخر ينطلق من الجنوب الشرقي لإفريقيا والقرن الأفريقي عبر مصر وليبيا نحو أوروبا (قبرص، اليونان وإيطاليا)¹.

ففي المنطقة الشرقية يعتبر بحر ايجه الممر المائي الرئيسي بين تركيا واليونان، حيث شاهد عام 2015 مرور حوالي 847930 مهاجر عبر هذا الممر.

أما أهم الدول المصدرة للهجرة عبر هذا الممر، سوريا بنسبة 51,6%، ثم أفغانستان بنسبة 24.3%، وأخيرا العراق بنسبة 10,3%².

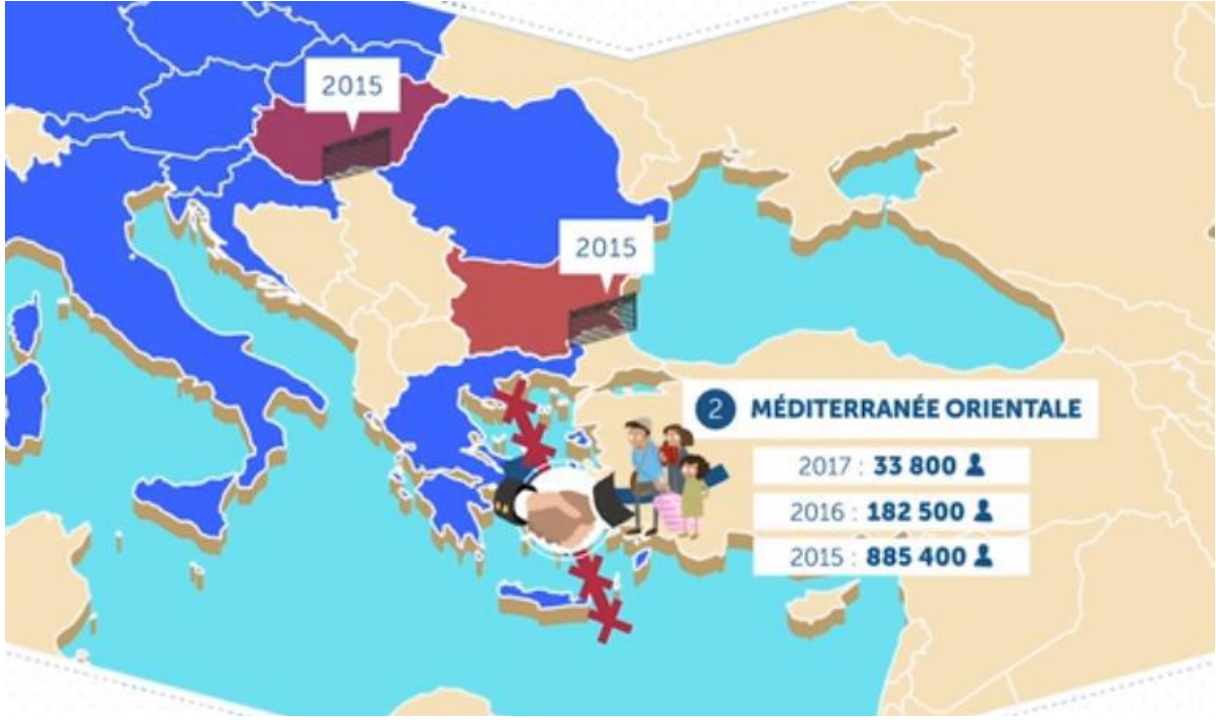
كما عرفت تركيا كمحطة عبور للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط إلى بلدان غرب إفريقيا، وذلك لأنها تستقبل الآلاف من المهاجرين من أفغانستان وإيران والعراق وباكستان ودول أسيوية أخرى، مما يرغبون في الهجرة إلى البلدان الأوروبية الغنية بحثا عن فرص العمل³.

¹ - المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة الدولية، "الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة"، وثيقة عمل للدول العربية والأوروبية حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة، مكتب المشورات الرسمية للمجتمعات الأوروبية، هولندا، 2018، ص19.

² - IOM, «Dangerous journeys-international increasingly unsafe in 2016», IOM's global migration data analysis centre 04 (2016), p.02.

³ - نبيل عاشوري، مرجع سابق، ص47.

خريطة رقم 05: المنفذ الشرقي وعدد المهاجرين.



المصدر: France TV éducation (éducation.FranceTv.Fr)

يتزايد تدفق الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت دول جنوب وشرق المتوسط لدرجة كبيرة دول عبور¹ للهجرة نحو أوروبا.

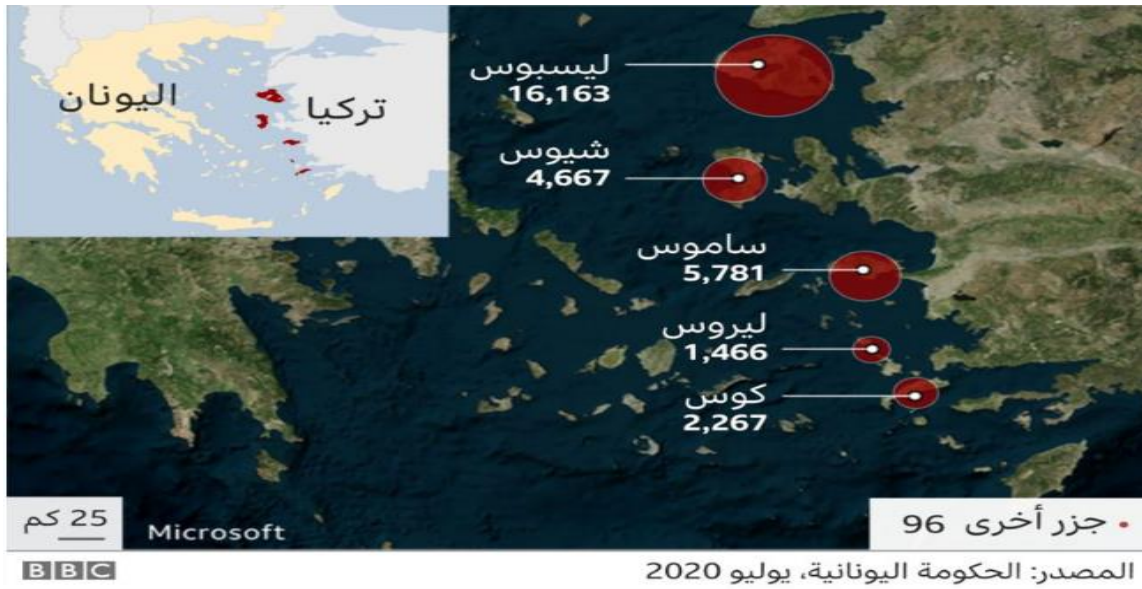
حيث يحاول المهاجرون دخول اليونان وبلغاريا، برا أو بحرا من تركيا. ولم تكن البلدان العربية نقطة عبور مهمة على هذا الطريق. ومنذ اندلاع الحرب في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، أصبحت بالإضافة إلى العراق، من البلدان التي تغادرها أعداد كبيرة من المهاجرين. وفي عام 2014، بلغ عدد الوافدين إلى أوروبا بطرق غير نظامية عبر الطريق الشرقي للبحر الأبيض المتوسط 44,057، منهم 27,025 من مواطني الجمهورية العربية السورية².

¹ - تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية.

² - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

تشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة أن معظم المهاجرين يأتون عبر شرق المتوسط، كما تشير المنظمة إلى أن 71 شخصا لقوا حتفهم في شرق المتوسط. حيث شهد عام 2015 وصول أعداد هائلة من المهاجرين إلى اليونان عن طريق تركيا، قام بعضهم برحلة قصيرة نسبيا وإن كانت محفوفة بالمخاطر بين الساحل التركي والجزر اليونانية، فقد وطأت أقدام نسبة كبيرة من المهاجرين الأراضي الأوروبية في جزر اليونان الواقعة في شرق بحر إيجه¹.

خريطة رقم 06: توضح عدد المهاجرين الذين يقيمون في مخيمات في الجزر اليونانية.

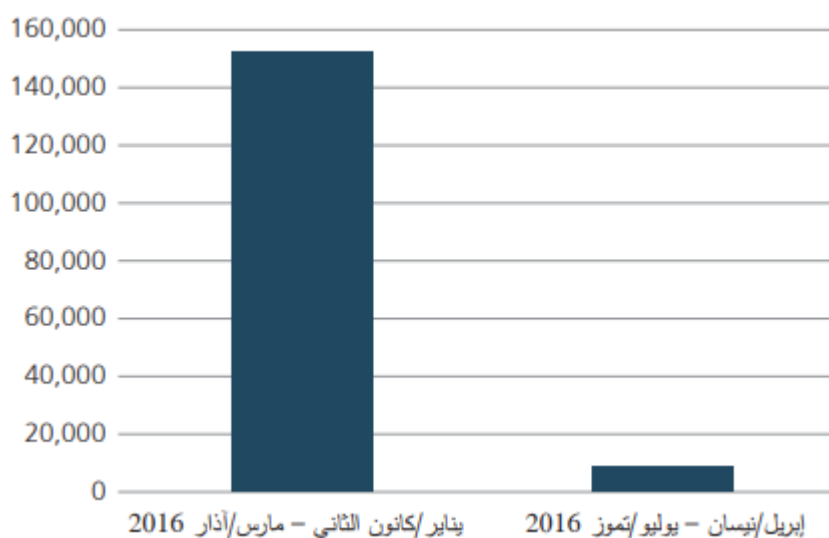


بحسب الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس frontex)، وكما يتضح في الشكل رقم 06 وصل العدد الإجمالي للمهاجرين الذين تم كشفهم وهم يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي فيشرق البحر الأبيض المتوسط للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2016 إلى

¹ - الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2015، 01/09/2020، تم الإطلاع عليه يوم 20/08/2021، 15:05 سا <http://www.bbc.com>

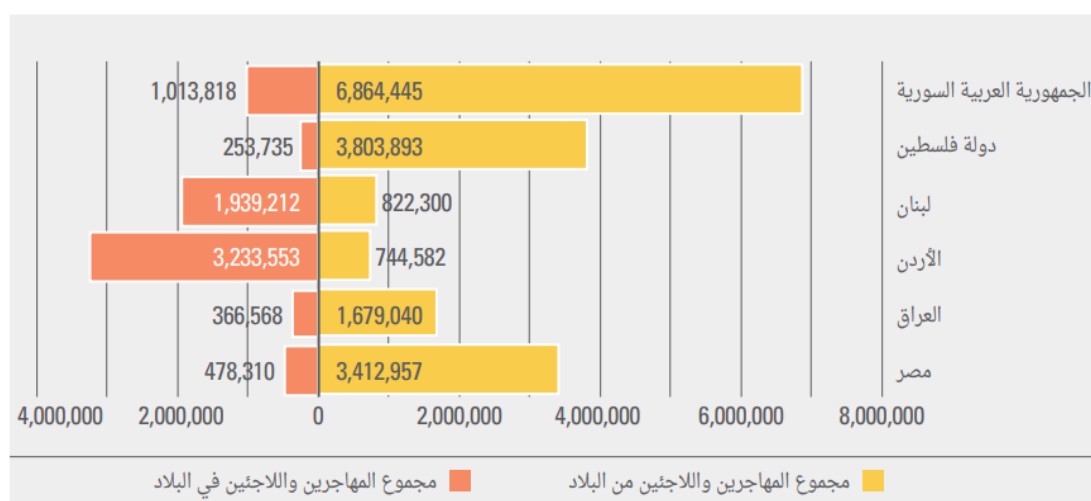
151,000 مهاجر، ولكن إلى 8,500 مهاجر فقط بين أبريل ويوليو 2016، بعد أن بدأ الاتحاد الأوروبي (EV) وتركيا بالتفاوض حول اتفاقية المهاجرين¹.

الشكل رقم 06: تغيرات الهجرة في شرق البحر الأبيض المتوسط.



المصدر: تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط <https://www.rand.org>

الشكل رقم 07: عدد المهاجرين من بلدان المشرق وإليها 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى DESA 2017.

¹ - تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط. تم الإطلاع عليه يوم: 02/08/2021.

تضم المنطقة أعدادا كبيرة من الأشخاص النازحين، وعندما يقارن عدد اللاجئين والمهاجرين القاطنين في بلد ما بعدد المواطنين الخارجين منه، تبين أن عدد المواطنين الذين يغادرون البلدان المتأثرة بالنزاع والاحتلال مثل الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين، هاجر أو نزح عدد كبير مقارنة بمجموع المواطنين، وبلغت نسبتهم 38% في الجمهورية العربية السورية، و77% في دولة فلسطين، وفي مصر أيضا، عدد المهاجرين الذين يغادرون البلاد هو أعلى من عدد المهاجرين المقيمين فيها. أما في الأردن ولبنان وهما المقصد الرئيسيين للاجئين من مجموعة بلدان المشرق العربي فصافي عدد اللاجئين والمهاجرين القاطنين في كل من البلدين يفوق عدد المواطنين المقيمين في الخارج. وتعادل أعداد المهاجرين واللاجئين التي تستضيفها هذان البلدان أكثر من 30 من المواطنين المقيمين فيها¹.

المطلب الثاني: الهجرة في غرب المتوسط.

يعد غرب المتوسط من أهم المناطق الإستراتيجية الكثيرة بالنظر للدول المشكلة لها، والتي تمثل بوابة البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية².

خريطة رقم 07: دول غرب المتوسط.



المصدر: <http://www.semat.fr/rap/t13-108/r/3-108-mono.html>

¹ - تقرير الهجرة الدولية لعام 2019، مرجع سابق.

² - مهدي بوكعومة، تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط، مرجع سابق، ص 669.

1- ملامح الهجرة من المغرب العربي نحو أوروبا:

تعد الهجرة من اتجاه الضفة الجنوبية نحو عالم الشمال من أهم القضايا التي أصبحت تحتل اهتمام الساسة الأوروبيين من حيث تزايد تدفق الوفود البشرية وخصوصا تلك التي تتم بطرق غير شرعية، فقد أصبحت تمثل الكابوس المرعب والمزعج الذي يهدد أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، وأيضا يهدد مستقبل العلاقات الأورومتوسطية من حيث النتائج التي تخلقها هذه الهجرة لدول جنوب المتوسط¹.

ومع الحراك العربي والأزمات التي عرفتھا الدول العربية منذ 2011 من تغيرات وأزمات، أدى إلى زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، فمنذ جانفي 2011، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين 36,390 مهاجر في المنطقة المتوسطية. من خلال هذه الإحصائيات تشير لنا أن الدول المغاربية تعاني من الهجرة غير الشرعية، وهنا يجب الإشارة إلى أن دول المغرب العربي كانت مصدر للهجرة، ثم تحولت إلى دول مصدر وعبور للهجرة².

فقد أدى الصراع في ليبيا عام 2011 إلى نزوح أعداد ضخمة من العمال المهاجرين والرعايا الليبية واللاجئين إلى بلدان مجاورة، ففي عام 2011، غادر ليبيا أكثر من 422,000 مواطن ليبي و768,000 مهاجر بسبب النزاع، واتجه معظمهم إلى التشاد وتونس والجزائر ومصر والنيجر. وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين مواطنين من البلدان التي عادوا إليها.

بلغت نسبة المهاجرين منهم إلى بلدان أخرى 41%، وعاد عدد كبير من الليبيين إلى ليبيا بعد عام 2011، لكن تصاعد العنف وانهايار النظام العام في عام 2014، دفع العديد

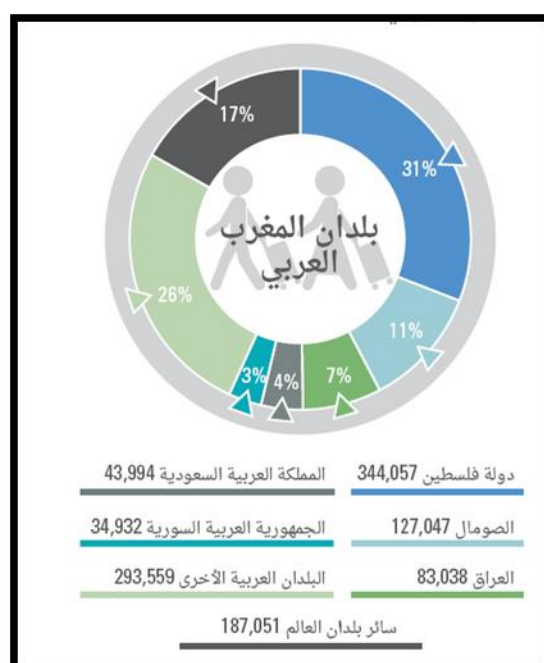
¹ - مهدي بوكعومة، "الأمننة كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط"، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، جوان 2018، ص 221.

² - مهدي بوكعومة، الأمننة كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، مرجع سابق، ص 222.

إلى المغادرة مجدداً. وفي خضم هذه الفوضى ازدادت موجات الهجرة المختلطة إلى أوروبا مروراً بليبيا عبر البحر الأبيض المتوسط¹.

وفي عام 2013 اتضح من البيانات حول أعداد المهاجرين أن معظم المهاجرين إلى مجموعة بلدان المغرب العربي (23%) هم من داخل المنطقة العربية، لاسيما من دولة فلسطين (344,053) قاصدين الجزائر وليبيا، فضلا عن أعداد كبيرة من الصومال (127,047 مهاجر)².

الشكل رقم 08: بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المغرب العربي 2013.

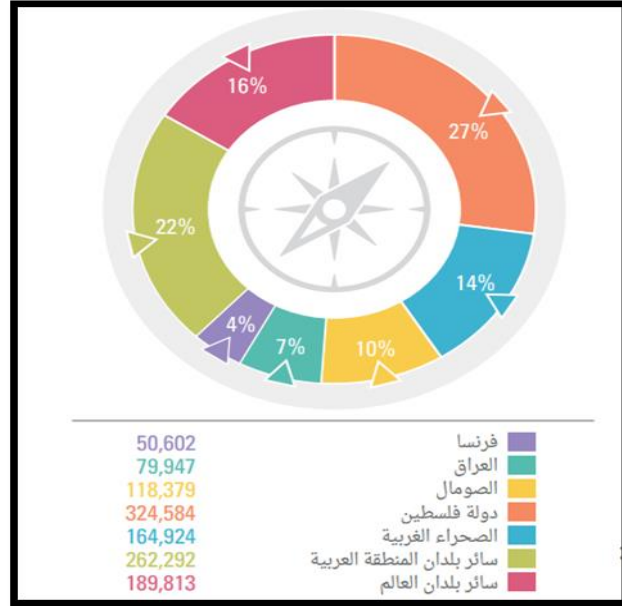


المصدر: DESA 2013.

¹ - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

² - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

الشكل رقم 09: بلدان وأقاليم المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المغرب.
العربي 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

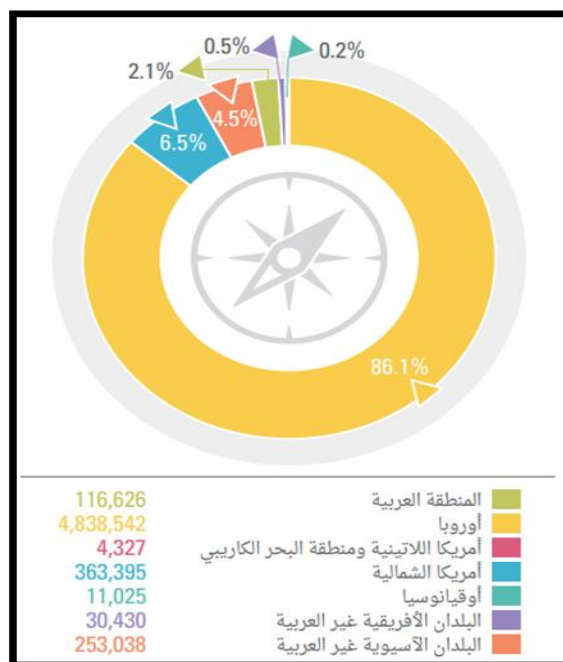
معظم المهاجرين واللاجئين في المغرب العربي يأتون من دولة فلسطين (324,584) وتعد العراق أيضا من البلدان المنشأ العربية البارزة (79,947)، أما الصحراء الغربية فتعد الإقليم المنشأ الثاني الأكبر إذ يبلغ عدد المهاجرين واللاجئين منها 164,924 شخص في بلدان المغرب العربي، تليها الصومال (118,379) وأخيرا فرنسا (50,602).¹

أما فيما يخص مناطق وبلدان المقصد (الشكلان 47 و 48)، فقد كانت أوروبا منطقة المقصد البارزة في عام 2017، إذ استضافت 86,1% من المهاجرين واللاجئين من المغرب العربي، معظمهم إلى فرنسا (2,789,850)، اسبانيا (766,823)، إيطاليا (602,008)، حيث كانت فرنسا وحدها مقصد بنسبة 50% من المهاجرين من المغرب العربي.²

¹ - تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

² - تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، مرجع سابق.

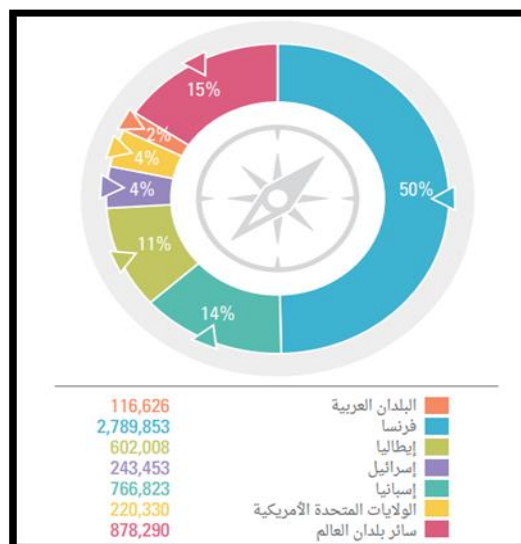
الشكل رقم 10: مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

الشكل رقم 11: بلدان ومناطق المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين.

من المغرب العربي 2017.

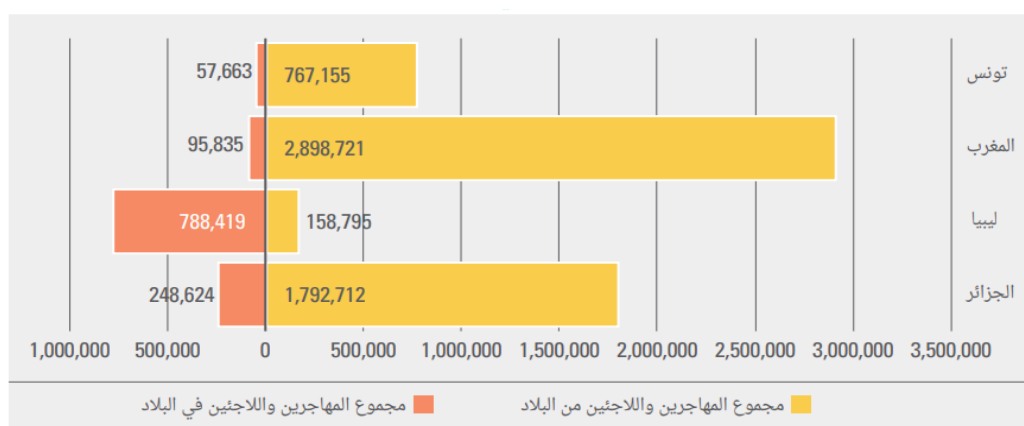


المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2012.

ما يميز مجموعة بلدان المغرب العربي، أنها تضم مهاجرين ولاجئين يأتون معظمهم من بلدان عربية أخرى، وبدرجة أقل، من إفريقيا جنوب الصحراء وتشهد هذه المجموعة من البلدان أيضا أنماطا هامة من الهجرة العابرة نحو أوروبا.

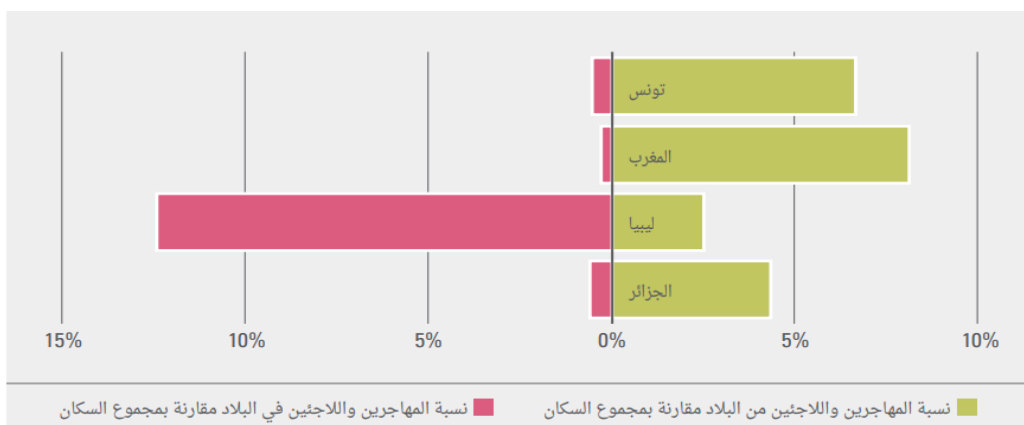
وفي تونس والجزائر والمغرب يتجاوز عدد المواطنين المغادرين عدد المهاجرين واللاجئين الوافدين، سواء من حيث الأرقام المطلقة وبالمقارنة مع مجموع السكان، في حين أن ليبيا تشهد نمطا معاكسا¹.

الشكل رقم 12: عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي وإليها 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

الشكل رقم 13: نسبة المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها 2017.

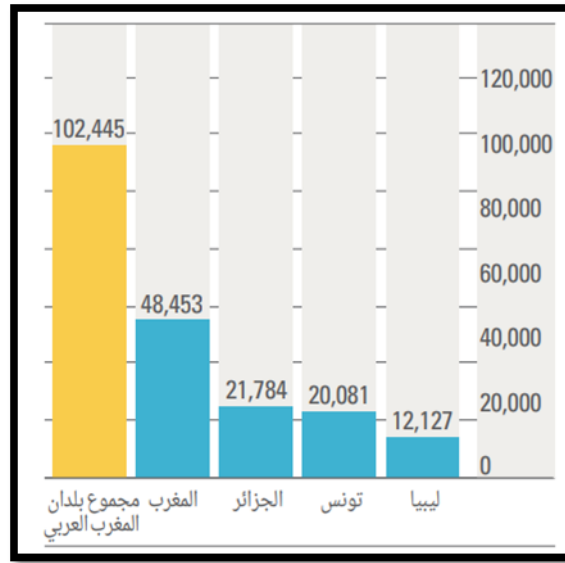


المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

¹ - تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، مرجع سابق.

كما تجدر الإشارة إلى عنصر مهم في هذه المجموعة (بلدان المغرب العربي) وهو عدد طلاب التعليم العالي من بلدان المغرب العربي في الخارج، حيث غادر أكثر من 102,000 طالب من ذوي التحصيل العلمي العالي بلدانهم الأصلية في المغرب العربي، ومعظمهم من المغرب، وتوافد من الجزائر أكثر من 21,700 طالب، ومن تونس أكثر من 20,000 طالب، وليبيا أكثر من 12,000 طالب¹.

الشكل رقم 14: عدد طلاب التعليم العالي من بلدان المغرب العربي في الخارج 2017.



المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA 2017.

1- المنافذ الغربية: هي مجموعة من الطرق والمسالك البرية والبحرية ومنها ما يبدأ من غرب إفريقيا وينتهي إلى جزر الكناري، عبر موريتانيا أو السنغال، كما يوجد مسلك آخر من دول غرب ووسط إفريقيا متجهة إلى الأراضي المغربية والجزائرية للتنقل إلى الضفة الأوروبية. وأخيرا نجد المسلك المنطلق من أعماق إفريقيا باتجاه ليبيا وتونس².

¹ - تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، مرجع سابق.

² - المركز الدولي لتنمية سياسة الهجرة، المرجع السابق، ص 20.

خريطة رقم 08: المنفذ الغربي وعدد المهاجرين.



المصدر: France TV éducation (education.france.fr)

كما تعتبر موريتانيا كمعبر جديد اتجهت إليه الهجرات غير المشروعة على السنغال وغينيا وغيرهما من دول غرب إفريقيا كما تعتبر مدينتي سبتة ومليلة وكذلك جزر الكناري، المنفذان أو الطريقين الأساسيين للمهاجرين من الجهة الغربية لإفريقيا نحو أوروبا¹. تعتبر أوروبا الوجهة الرئيسية لموجات المهاجرين من بلدان شمال إفريقيا وعبرها، وذلك نظرا إلى القرب الجغرافي والروابط اللغوية والتاريخية والفرص الفعلية والمنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وهي أيضا وجهة يختارها الكثير من طالبي اللجوء، إذ يحاول المهاجرون واللاجئون استخدام الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط، محاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا بحرا أو برا².

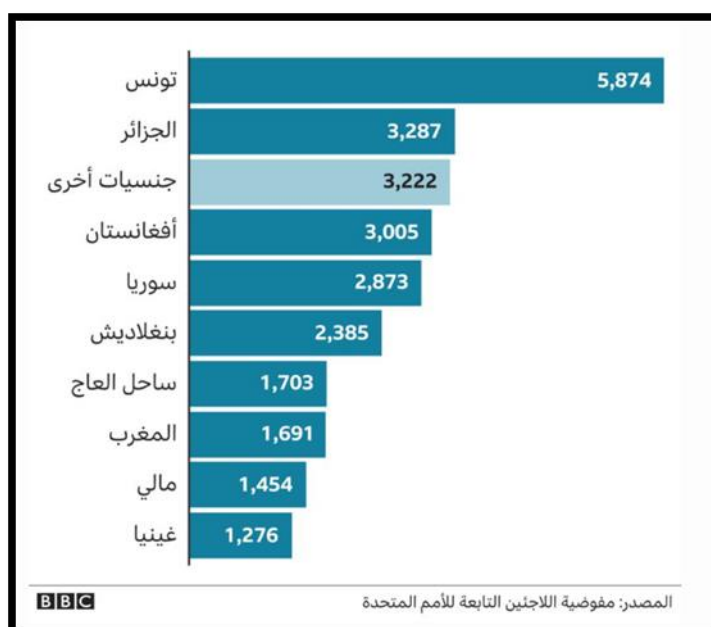
حيث وصل مهاجرون من عشرات الدول إلى أوروبا منذ عام 2015، وفر الكثير من الحرب الدائرة في سوريا وأفغانستان، وتقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

¹ - نبيل عاشوري، مرجع سابق، ص 49.

² - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق.

أن المهاجرين من ذوي الجنسية التونسية طغت أعدادهم على بقية المهاجرين برا وبحرا في عام 2020، وشهد هذا الأخير خوض نحو ستة آلاف تونسي رحلة الهجرة عبر المتوسط في ظل معاناة الكثير من الشباب من عدم الاستقرار السياسي في البلاد. وتقول الحكومة الإيطالية أن المزيد من المهاجرين يصلون قادمين من الموانئ التونسية مقارنة بليبيا المجاورة التي تعاني من فوضى، والتي كانت مركزا للهجرة القادمة من إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى¹.

الشكل رقم 15: أكثر الجنسيات شيوعا يصلون أوروبا برا أو بحرا.



أما بالنسبة للمسار الغربي وخاصة بين الحدود المغربية والإسبانية²، فتجد أنها سجلت عددا كبيرا مقارنة بالمسار الشرقي (83 شخص لقوا حتفهم).

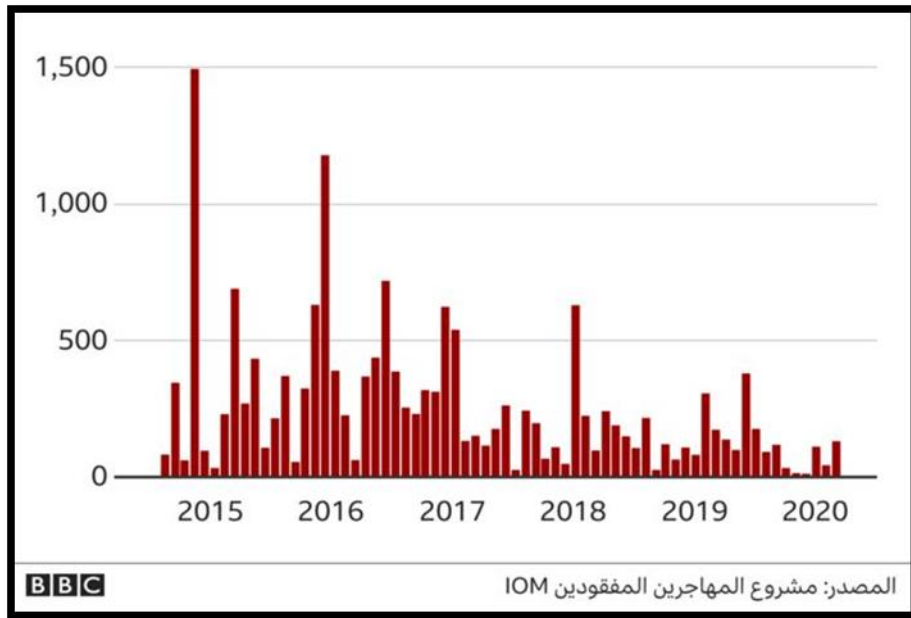
¹ الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2015، <https://www.bbc.com>، مرجع سابق.

² - IOM, «DANGEROUS JOURNEYS- international migration increasingly unsafe in 2016 », Op.cit, p 03.

فلا يزال مئات المهاجرين يلقون المهاجرين يلقون حتفهم في مياه المتوسط بعد مرور 5 سنوات على أزمة المهاجرين التي بلغت أوجها في عام 2015، وتقيد تقديرات المنظمة الدولية بأن 554 مهاجر لقوا حتفهم في عام 2020.

ويأتي عدد الوفيات المسجل في عام 2020 أقل بكثير مقارنة بأعداد الوفيات منذ 05 سنوات، وكان شهر أبريل، أكثر الشهور دموية عندما لقي نحو 1500 شخص مصرعهم، من بينهم 800 مهاجر، غرقوا عندما انقلب زورق واحد قبالة السواحل الليبية¹.

الشكل رقم 16: عدد المهاجرين الذين ماتوا أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط.



المصدر: مشروع المهاجرين المفقودين IOM

¹ - الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2015، <https://www.bbc.com>، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

لخص العالم الفرنسي الديمغرافي "الفريد صوفي" أسباب ومسارات الهجرة في قوله إما أن ترحل الثروات، حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر، حيث توجد الثروات فالهجرة إلى أوروبا زاد من تفاقمها الواقع المرير الذي تعانيه شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط من تهديدات أمنية تمس كافة إبعاد الحياة والتي بدورها تنتج الفقر وعدم استقرار وهذا ما يجعل الظروف المعيشية مزرية، وهذا كله يمثل الدافع الأساسي وراء ظاهرة الهجرة بشكلها الشرعي وغير الشرعي بحثا عن أوضاع معيشية كريمة، وهذا ما يظهر في توجه موجات الهجرة من جنوب المتوسط نحو شماله، حيث يستخدم المهاجرين بلدان شمال إفريقيا وبلدان شرق المتوسط مناطق عبور إلى أوروبا التي تعيش تطورا وازدهارا أملين في العيش الكريم والبحث عن مناطق أمنة.

الفصل الثالث

انعكاسات الهجرة في المتوسط: دراسة في أسباب
اللااستقرار المناطقي

تمهيد:

في هذا الفصل سنتناول دراسة غير مباشرة لأسباب اللاإستقرار المناطقي، وذلك من خلال التطرق لإنعكاسات الهجرة في المتوسط أو ما يعرف بالآثار الناجمة عن ظاهرة الهجرة والتي تمس بإستقرار دول ضفتي المتوسط سواء سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا وحضاريا.. كما أننا سنسلط الضوء على مستقبل المتوسط في ظل تنامي الهجرة.

المبحث الأول: الهجرة تهديد أمني متعدد الأبعاد.

إرتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي يتجاوز المفهوم الكلاسيكي المتميز بالطابع العسكري إلى مفاهيم أخرى ذات بعد إقتصادي، إجتماعي، سياسي ونفسي، أي إلى مفهوم يتسم بالليونة وهذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة المتوسط التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني ودائما توسعت إلى أشكال أخرى بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة، إنتشار الأسلحة وبعضها الآخر مرتبط بالهجرة¹.

أصبحت الهجرة تهدد أمن الدول المستقبلية والدول العابرة لها نظرا لما يحمله المهاجرين غير الشرعيين من عنف محاولة لتحقيق أهدافهم بكل الطرق إضافة إلى اختلاف عاداتهم وطرق عيشهم عن الدول المستقبلية وكذا تعاملهم مع عصابات الجريمة المنظمة التي تقتات هذه الظاهرة، إضافة إلى الآثار المدمرة الناتجة عن صعوبة الدمج الاقتصادي لهذه الفئة، ناهيك عن الميزانيات المسخرة لمحاربتها...²، ووضع خطط ناجحة لضمان نجاح كل الجهود المبذولة والتي ستبذل مستقبلا لمكافحة هذه الظاهرة. وذلك لأنها تأثر سلبيا على تقدم الدول في جميع المجالات، الإقتصادية، السياسية، الثقافية والأمنية³.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لضفتي المتوسط.

أولا: الآثار الاقتصادية:

تحدث الهجرة سواء مشروعة أو غير مشروعة من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة بين الإيجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلية لها.

¹ -فايزة ختو، مداخلة بعنوان: "الهجرة غير الشرعية في الترتيبات الأمنية الأوروبية المتوسطية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

² - محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، مرجع سابق، ص3.

³ - عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، مرجع سابق، ص131.

1- بالنسبة للدول المستقبلية للهجرة:

هناك آثار ايجابية حيث أصبحت هذه الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول، والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لديها، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي حقق بالضرورة ازدهارا ورفاهية لمجتمعاتها. ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلية متمثلة في تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توفر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه، إما لتزايد أعداد المهاجرين وإما لتمييزهم وتفوقهم في كثير من الأعمال والحرف وتمسكهم بالفرص التي تتاح لهم على أنه ينبغي أن نشير إلى أن الدول المستقبلية للهجرة غالبا مالا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين ولا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولت النظرة إلى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطرا على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل.

2- بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:

من إيجابيات هذه الظاهرة بالنسبة تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين، والتي تساهم بالتالي في عملية التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة لباقي السكان. وفي هذا المجال تشير البيانات إلى أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم بلغت عام 2005 نحو 200 مليار دولار.

ومع ذلك فإن للهجرة أثارا سلبية عديدة على الدول المصدرة يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن ارتفاع أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والمتميزين في هذه المجالات، وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلاد.

- يؤدي هذا النقص في العمالة الماهرة من ناحية أخرى إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.

وتؤدي هذه الهجرة إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة وفقدان الحافز لديها من التقدم والتطوير. بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة لمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

ويشير البعض إلى سلبية أخرى تتمثل في أن بعض المهاجرين قد يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، ما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقد هؤلاء لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة، وأخيرا فإنه على الرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية إلى البلد الأم تقيد في عمليات التنمية غير أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تتمثل في ما يلي:

- أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية ولكنها غالبا ما تذهب إلى المجالات ذات الربح السريع التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.
- التقلبات التي تحدث في قيمة التحويلات من سنة إلى أخرى، مما يؤدي إلى عدم استقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة¹.

ثانيا: الآثار الاجتماعية.

تؤدي الهجرة عموما إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لكل من الدول المصدرة للهجرة ونظيرتها المستقبلية كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري، حيث يترتب عن الهجرة انتقاء العناصر الشابة وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر وهذا يؤثر سلبا على التركيبة الاجتماعية للجانبين².

¹ - حمدي شعبان، مرجع سابق، ص9.

² - يمينه قصري، "دوافع الشباب المغربي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وأثر ذلك على دول ضفتي المتوسط"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م6، ع1، 2021، ص535.

2- بالنسبة للدول المستقبلية للهجرة:

أ- ظاهرة الزواج من أجنبيات:

تثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط (الزواج من أجنبيات) وما ينتج عنه من تشتت أسري يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية ويكون في أغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا لزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك.

ب- مشكلة الاندماج:

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية حيث يفقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلية، وينظر لهم في مجتمع المهجر على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويساهم في تفاقم هذه المشكلة التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف.

وتعد أعمال الشغب التي عرفتھا الدول الأوروبية مثل تفجيرات لندن تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسات الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، فعلى سبيل المثال أشار "جوزي مانوالباروسو" رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لأن مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وأن ثمة مشكلة الاندماج للمجموعات الثقافية والدينية¹.

¹ - مسعود دخالة، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، ص 143.

ج- مشكلة التركيبة السكانية:

تنتج عن الهجرة إعادة تشكيل وجه الجغرافيا السكانية وتتحول إلى تهديد للتوازن أو للحدود الجيوسكانية من منظور إستراتيجي، فارتبطت الهجرة المتوسطة نحو أوروبا في بدايتها باستقطاب اليد العاملة، ثم تحولت إلى التركيز نحو استقطاب الكفاءات وهجراتها¹.

تؤثر الهجرة في التركيب السكاني من حيث النوع، ثم من حيث الخصوبة والزواج، فلما كان معظم المهاجرين من الذكور كان من الطبيعي أن تزيد نسبتهم في البلاد المستقبلية وتنخفض في البلاد المرسله للمهاجرين، فالهجرة تقوم بجذب عادة فئات الذكور دون الإناث مما يترك فجوات في الهرم السكاني خاصة فئات الذكور الشابة في المجتمع المهاجر منه، واستطالة غير طبيعية في حجم الهرم السكاني للمجتمع المهاجر إليه، وكل من الإستطالات والفجوات يفعلان فعلهما في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

هذا من حيث تأثير الهجرة على حجم السكان للمجتمع المهاجر منه. أما تأثيرها على حجم المجتمع المهاجر إليه فيبرز في اختلال الموازنة ما بين الفئات العمرية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية وضغط السكان على الخدمات الاجتماعية المنافسة في سوق العمل.

أما عن التغيرات التي تطرأ على عدد السكان فمن المعروف أن المناطق المستقبلية للمهاجرين تحتضن أو تمتص أعداد جديدة من السكان، ومن ثم تتسع المدن وعلى النقيض من المناطق المستقبلية فالمناطق الطاردة تشهد انكماشاً في عدد سكانها واضمحلال في عدد مدنها.

¹ - سفيان طبوش، "العالم العربي في العلاقات الدولية"، مطبوعة بيداغوجية في إطار التحضير لنيل شهادة التأهيل الجامعي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 52.

² - كنزة عزوني، عائشة بلقاسمي، "الهجرة غير الشرعية بين ضفتي المتوسط: الخلفيات والأبعاد"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، د. ص.

وهنا تؤدي الهجرة دورا إيجابيا بالنسبة للأقطار الأوروبية، فأوروبا بحاجة إلى العمال المهاجرين وذلك على أساس انخفاض معدل النمو السكاني، حيث ترتفع معدلات الوفيات عن معدل الولادات، وقد أدى ذلك إلى عدم التوازن العمري الذي من خلاله تنخفض الخصوبة¹.

1- بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:

- غياب الأب عن منزله بحيث يفقد أطفاله الموجه الرئيسي في تربيتهم ما ينجم عنه نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقيا وسلوكيا.
- تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة كبيرة عن منزله².
- تتأثر دول الجنوب تأثيرا كبيرا بسبب هجرة أبنائها وهذا يتسبب في فقدان الأيدي العاملة وخاصة أن أغلب المهاجرين هم فئة الشباب وهذا يؤدي إلى اختلال سكاني في دول العالم العربي³.

المطلب الثاني: الآثار الأمنية والسياسية لضفتي المتوسط.

أولا: الآثار الأمنية:

يشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر في الموضوع، حيث تزيد الهجرة من حدة معدلات الجريمة المنظمة والعابرة للدول بكافة أشكالها وصورها ومنها جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بشكل فردي أو جماعي، من قبل منظمات تساهم في تقديم يد المساعدة للمهاجرين الغير شرعيين وتسهيل دخولهم لدول المهجر بجوازات سفر مزورة أو رخص إقامة مزورة مقابل كسب المال، ما يهدد السلم والأمن ويضعف الجهود الدولية لتحقيق التنمية واحترام سيادة القانون⁴.

¹ - ناريمان درويش، دراسات في الجغرافيا السكان، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص 267.

² - حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 10-11.

³ - ناريمان درويش، مرجع سابق، ص 267.

⁴ - يمينه قصري، مرجع سابق، ص 536.

لقد خلفت أحداث سبتمبر 2001 هواجس أمنية لدى الدول الأوروبية إضافة للتفجيرات التي أعقبت هذه الأحداث في عدة دول أوروبية، مما أدى لاتخاذ إجراءات تقليدية تجاه الجاليات العربية والمسلمة تحديداً، كما أدت لمراجعة دول الإتحاد الأوروبي لموافقتها تجاه قضايا الهجرة واللجوء والتي تم ربطها بشبكات المخدرات وتهريب البشر القادمة من الدول المصدرة، كما ساهمت الأحداث الأمنية العربية في 2011 في زيادة التخوف الأوروبي من انتقال مظاهر العنف إلى أراضيها خاصة مع سقوط نظام "بن علي" و"القذافي".

يزداد قلق وتخوف الدول الأوروبية من تسلل عناصر إرهابية من تنظيم "داعش" أو "القاعدة" من بلاد المغرب العربي ضمن أفواج المهاجرين على اعتبار أن التنظيمات الإرهابية يتم تمويلها عبر شبكات الجريمة المنظمة، فهذه التهديدات سوف ترتبط وتتفاعل لتشكّلنسيجاً من التهديدات التي يصعب مواجهتها من طرف الحكومات الأوروبية¹.

ثانياً: الآثار السياسية:

تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول فالأخطار التي تكمن وراء تدفق الآلاف من المهاجرين، تؤثر على العلاقات السياسية وبالتالي تشكل الهجرة الغير شرعية عبئاً ثقيلاً على دول المصدر وعلى الدول المستقبلة، متمثلاً فيما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها من الخطر على الأمن السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.

إن تدفق الآلاف من الأفراد بطريقة غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً للأشكال من الخطر الأمني للبلدان المستقبلة وأداة سلبية للعب بالأمن الوطني ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطياها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية مما يؤدي إلى

¹ - ريمة مرزوق، مرجع سابق، ص، ص 53، 54،

دفع العلاقات في المنطقة إلى حالة توتر وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يستمر تعرض المهاجرين في أوروبا خاصة العرب لأشكال من التفرقة العنصرية، فيما يتعلق بكافة الأمور خاصة بعملهم ومعيشتهم في الدول المستقبلية وبالعلاقات السياسية بين الدول الأصلية والدول المستقبلية لهم، والجدير بالملاحظة أن الدول الأجنبية تتبع رغم احتياجاتها إلى الأيدي العاملة سياسات عدة للسيطرة على تدفق الأيدي العاملة من الدول النامية.

ومن هنا يمكن القول أن الهجرة تنتج آثار سياسية خطيرة على كافة أطراف الإتحاد الأوروبي ذات العلاقة، حيث تؤدي إلى توتر العلاقات السياسية الدولية على مستوى العلاقات الدولية الثنائية أو الإقليمية أو الجماعية مما يؤدي إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي¹.

المطلب الثالث: الآثار الثقافية والحضارية في ضفتي المتوسط.

تشكل الهجرة رهانا أساسيا في الحوار الثقافي بين الإتحاد الأوروبي والمحيط المتوسطي، لأنها تخاطب النواة الصلبة للهوية الأوروبية، فانتشار الأحزاب الشعبوية وتحقيقها أحيانا نتائج انتخابية متقدمة هو انعكاس للقلق الأوروبي أمام الاختلاط المتنامي في مجتمعاتهم وتوطد الحضور الإسلامي في قلب أوروبا.

إن ما يثير مخاوف الدول الأوروبية من مظاهر الهجرة عموما والهجرة الغير الشرعية تحديدا هو الارتباط المنطقي والوثيق بين الهجرة والهوية، فالمهاجرين ليسوا مجرد مهاجرين يبحثون عن ظروف أفضل للعيش بل يجلبون معهم هويتهم بكل ما تتضمنه من عادات وتقاليد ودين وطريقة التعبير عنها، مما يساهم في تشكيل هويات جديدة أدت لطرح إشكالية الهوية والتحول في أوروبا المعاصرة متعددة الأعراق وعلاقة الهوية مع تفاعلات المركز

¹ - كنزة عزوني، عائشة بلقاسمي، مرجع سابق، د. ص.

والمحيط في المجتمعات ما بعد الاستعمارية العولمة وتأثير سياسات الهجرة على طمس هوية المهاجرين مما يجعلهم يعبرون عنها بطرق خارج الأطر القانونية¹.

فالتخوف الغربي يكمن في احتمال وقوع أو تحقيق نظرية صدام الحضارات التي جاء بها صامويل هنتغتون باعتبار أن الصراعات الدولية المستقبلية ستقوم على أساس الاختلافات الحضارية والثقافية بين الشعوب في العالم. وتقوم نظرية صدام الحضارات على عدة فرضيات واقعية منها:

- **الفروق الحضارية:** حيث تميزت الحضارات عن بعضها بعوامل عدة منها التاريخ، اللغة، الثقافة والتقاليد وأهم من كل هذا نجد عامل الدين وعلى هذا الأساس هناك فروق جوهرية بين مختلف الحضارات فيما يتعلق بنظرة هذه الحضارات إلى علاقة الإنسان بربه وإلى العلاقات الإنسانية عموماً².

إن الإتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية، في مقابل تنامي القوة البشرية للدول العربية وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية. وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب.

فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير أوروبيون وبالتالي غير قابلين للإندماج وغير قابلين للمراقبة، وبالنسبة للعامل السكاني فالمغاربة ينجبون كثيراً ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية. وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية. وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا، الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة. فانتشار ظاهرة الإغتراب بين الفئات المغربية المهاجرة ومشكلة الإندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية، والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في

¹ - ريمة مرزوق، مرجع سابق، ص 58.

² - زهور مناد، مرجع سابق، ص، ص 113-121.

أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة. وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية، ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى شمال المتوسط¹.

المبحث الثاني: مستقبل المتوسط في ظل تنامي ظاهرة الهجرة بين الاحتامية والتقيد.

سنتناول في هذا المبحث دراسة التطورات المستقبلية للهجرة بين ضفتي حوض المتوسط في مطلبين أساسيين هما، الأول يقوم على أساس تراجعها وتقلص وتيرتها، أما المطلب الثاني فيقوم على أساس تزايد وتعاقد وتيرة الهجرة باتجاه البلدان الشمالية (الأوروبية).

المطلب الأول: سيناريو تراجع وتيرة الهجرة الأورومتوسطية.

يشكل هذا المطلب محاولة لتطبيق تقنية السيناريوهات المتضادة على عامل الهجرة لدول العالم العربي (الضفة الجنوبية) والدور الإيجابي والسلبي الذي يمكن أن تلعبه في تطوير أو عرقلة العلاقات الأورومتوسطية ومنه استخلاص التوجيهات العامة في المستقبل. ويركز هذا السيناريو على متغيرين أساسيين وهما:

أولاً: تحقيق المشروع الأوروبي الكبير وتهميش البلدان المغاربية.

إن مجموعة الأجانب المقيمين بأوروبا التي ستضم 25 بلدا سيرتفع إلى 2165543 نسمة أي ما يعادل 5,2% من مجموع السكان الأصليين في هذه البلدان، وعليه فإن هذا العدد يشكل عائقا أمام الهجرة المغاربية المتوجهة إلى البلدان الأوروبية، حيث لا تفوق نسبة تزايدها 64% سنويا، لقد أثبتت ديناميكية التكتل الأوروبي بنجاحه النسبي في السنوات الأخيرة رغم النقائص التي تكتنفه.

¹ - سفيان طبوش، العالم العربي في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص، 58، 59.

وهكذا فإن آفاق تطور الهجرة من الضفة الجنوبية سيؤول إلى التقلص، وهذا ما تقسره السياسات الأوروبية المختلفة التي تتصف بالتشدد والعراقيل البيروقراطية والغاية منها كبح وليس القضاء النهائي على الهجرة الوافدة من البلدان الجنوبية، وهذا الوجه يدل على قلق وتخوف الأوروبيين أمام قدوم أشخاص وجماعات.

فحسب العديد من المحللين السياسيين ومن بينهم Allias Maurice في كتابه «La mondialisation: la destruction des emplois et de la croissance: l'évidence empirique»، فإن السماح بالحرية التامة من شأنها أن تتسبب في غزو كثيف من قبل الرجال والنساء مما سيصعب على البلدان المستقبلة عن تقديم لهم مناصب عمل وظروف العيش المثيلة بذلك التي يتمتع بها السكان الأصليون، فهؤلاء الأشخاص سيشكلون منافسة لا حد لها للمواطنين الأصليين مما يعرقل الدولة من أجل ضمان الأجور والسيرورة الاقتصادية التي تتمتع بها البلدان المستقبلة حالياً¹.

وعليه يبدو من الأجدر على البلدان الأوروبية أن تغلق حدودها الخارجية أمام الزحف البشري الكبير القادم من بلدان تعاني ظروف سوء العيش والحروب والتهميش... الخ. ومنه تطرح قضية الهجرة وخاصة غير الشرعية ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها سواء من قبل البلدان الأصلية أو الدول المستقبلة أضف إلى هذه المعطيات وجود متغير أساسي ويتمثل في التحولات التي يشهدها العالم من جراء أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ومنه سعي الولايات المتحدة إلى كسب تأييد الرأي العالمي والدول والحكومات، وعليه فإن الهجرة المغاربية تندرج ضمن التهديدات الاجتماعية الجديدة التي تندرج في إطار نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتغتون².

¹ – La mondialisation: la destruction des emplois et de la croissance: l'évidence empirique, Paris. Clément Jaqler, 1999, P. 580.

² – زهور مناد، مرجع سابق، ص 122.

ومن بين المنجزات التي تعرقل الهجرة بدول المغرب العربي باتجاه البلدان الأوروبية هناك العجز الملحوظ على مسار الشراكة الأورومتوسطي من برشلونة 1995 والسياسة الأوروبية لعام 1990 والتي دخلت حيز التطبيق في 1992، فمن خلال الاهتمام الأوروبي لبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبالتحديد الجانب الغربي منها (الجزائر، تونس، المغرب) منذ نهاية فترة الحرب الباردة يوضح المخاوف الأوروبية أمام التهديدات الآتية من الجنوب ولاحتماء هذه التهديدات المحتملة قررت البلدان الأوروبية، تكثيف التعاون والتقارب السياسي مع البلدان المغربية.

وبالتالي فإن الميدان المتعلق بالهجرة هو المجال الذي يهتما أكثر، فإن تم وضع برنامج خاص med migration الذي يسعى إلى تطوير التعاون بين المجمعات المحلية التي تنشط في ميدان الهجرة في المجمعات الدفوية المتوسطية وبناء أطر تعاونية غير حكومية لتنظيم شؤون الجاليات المتوسطية والمغربية على وجه التحديد في الدول الأوروبية نظرا لكافة تواجدها في المجتمعات الأوروبية المتوسطية، أضف إلى هذه البرامج برامج أخرى في ميادين الإعلام (mob-media)، (med-compis) بالنسبة للمجال العلمي.

ثانيا: فشل مشروع الشراكة الأورومتوسطي.

يمكن تفسير مشروع الأورومتوسطي من خلال عدم قدرة البلدان المغربية من الإدماج في مسار الاقتصاد المعولم من جهة ومن جهة أخرى يمكن تفسيرها من خلال نقص المبادرات الأوروبية وعدم تحقيق المشاريع المشتركة بين بلدان الضفة الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، فتمتد نهاية فترة الحرب الباردة أنصبت بلدان أوروبا الغربية وخاصة مع إنشاء الإتحاد الأوروبي نحو بلدان وسط وشرق أوروبا الغربية وخاصة مع إنشاء الإتحاد الأوروبي نحو بلدان وسط وشرق أوروبا وهذا على حساب انتعاش العلاقات الأورو مغربية،

ونلاحظ بأن هذا الاتجاه يعتبر خيارا إستراتيجيا بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وسيضل في الآفاق المستقبلية خيارا لا بديل له¹.

المطلب الثاني: سيناريو استمرار وتيرة الهجرة في الأورومتوسطية.

يتضمن هذا السيناريو التغيرات الرئيسية الآتية:

أولاً: تشجيع البلدان الأوروبية الهجرة الانتقائية وتحفيز المهاجرين الذين يملكون القدرات اللازمة للإدماج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الأوروبية وهذا بغرض تحقيق الهجرة التعويضية من جراء ارتفاع نسبة الشيخوخة.

توضح لنا الجداول الموالية الآفاق المستقبلية لتطور الفئات الاجتماعية في كل من ألمانيا، فرنسا وإيطاليا ولفهم التهديد الديموغرافي الهجري ألمغاري حاليا ومستقبلا يمكن تفسيره حسب مقاربتين وهما المقاربة السيكو ثقافية والمقاربة السوسيو ثقافية، فالمقاربة الأولى تكمن في اعتبار بلدان الإتحاد الأوروبي ظاهرة تنامي القوة البشرية، والثانية خاصة بمجتمعات المتوسط والمقاربة خاصة فئة الأعمار ما بين (0-15 سنة) أي 35% وهذا إلى غاية 2015. وبالمقابل يمر السن المتوسط من 33,9 إلى 38,5 سنة في عام 2015 وعليه فإن التباين في البنية السكانية لمجتمعات الضفتين له انعكاسات على تزايد انخفاض قوة العمل، وهذا ما يؤدي منطقيا إلى ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد عوامل التهديد والصراع ذات طبيعة عبر الوطنية تأثر على أمن المجتمعات الأوروبية مما. يبقى على علاقات التوتر في هذه المنطقة الأورومتوسطية ويساهم في تصاعد مؤشر الهجرة من البلدان المغاربية باتجاه أوروبا.

¹ - زهور مناد، مرجع سابق، ص ص 122، 123.

والصراع ذات طبيعة عبر الوطنية تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية، مما يبقى على علاقات التوتر في هذه المنطقة الأوروبية ومتوسطة ويساهم في تصاعد مؤشر الهجرة من البلدان المغاربية باتجاه أوروبا¹.

الجدول رقم 04: الفئات الاجتماعية في فرنسا (أفق 2030 بالنسبة المئوية %).

الأعمار	2010	2015	2020	2025	2030
أقل من 25 عام	30,4	29,5	28,7	28	27,5
من 25 إلى 40 عام	46,3	45,2	44,2	43	41,9
من 40 إلى 59 عام	26,9	26,5	25,5	24,7	24,1
من 59 إلى 65 عام	23,3	25,3	27,1	29	30,6
من 65 إلى 70 عام	18,2	20,4	22,2	24	25,7
من 70 عام فما فوق	9	9,3	9,6	11,4	13

المصدر: مشكلة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي حوض البحر البيض المتوسط: الخلفيات والأبعاد: 2010 - 2009

¹ - كنزة عزوني، مرجع سابق، د ص.

جدول رقم 05: الفئات الاجتماعية في إيطاليا (أفق 2030 بالنسبة المئوية)

الأعمار	2010	2015	2020	2025	2030
أقل من 21 عام	18,4	17,9	18,1	19	19,7
من 21 إلى 41 عام	61,4	61,1	59,3	56,2	52,3
من 41 إلى 64 عام	44	43,9	43,7	42,7	41,4
من 65 إلى 75 عام	20,2	21	22,5	24,8	28,1
من 75 فما فوق	8,4	10,2	10,9	11,1	12,4

المصدر: مشكلة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي حوض البحر البيض المتوسط: الخلفيات والأبعاد: 2009 - 2010.

الجدول 06: الفئات الاجتماعية في ألمانيا (أفق 2030 بالنسبة المئوية %).

الأعمار	2010	2015	2020	2025	2030
أقل من 21 عام	18.4	17.9	18.1	19	19.7
من 21 إلى 41 عام	61.4	61.1	59.3	56.2	52.3
من 41 إلى 64 عام	44	43.9	43.7	42.7	41.4
من 65 إلى 75 عام	20.2	21	22.5	24.8	28.1
من 75 فما فوق	8.4	10.2	10.9	11.1	12.4

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ إرتفاع نسبة فئة الأعمار التي تتراوح ما بين 21 عام و 41 عام، حيث ستصل في ألمانيا عام 2030 نسبة 52.3%، وتصل في فرنسا في نفس السنة إلى 41.9%. أما في إيطاليا فإنها ستصل إلى 48.7%، أضف إلى ذلك نسبة فئة الأعمار التي من شأنها أن تعوض فئة 12 فما فوق (أي القوة العاملة)، حيث تمثل فئة

الأعمار الأقل من 25 عاما على الترتيب: 19.7% بألمانيا، 21.8% في فرنسا، 23.4% في إيطاليا وهذا في أفق سنة 2030، بمعنى أن الفئة البشرية التي من المفروض أن تتضمن ديمومة الاقتصاديات الأوروبية من شأنها أن تعرف عجزا كبيرا في أفق 2030، وفي هذا السياق يمكن للبلدان الأوروبية أن تتبع سياسات جديدة، الغرض منها هو السماح بالهجرة المؤقتة، وهذا لتعويض العجز المحتمل في الرأسمال البشري، ففي فرنسا مثلاً وعلى غرار باقي البلدان الأوروبية، وحسب تقرير Denis Gautier Sauvagne مختص في medef على ضرورة الاستعانة بالمختصين الإعلاميين، الأطباء والمرضى للمتخصصين في قطاع النسيج والبناء من البلدان الفرنكوفونية والتي تدرج ضمنها البلدان المغربية¹.

ثانيا: دور ظاهرة العولمة في تحفيز الهجرة المغربية نحو البلدان الأوروبية.

إلى جانب احتمال استمرار الهجرة المغربية مقارنة بالسنوات الماضية نحو أوروبا، فإننا نلاحظ أن ظاهرة العولمة قد تساهم في تفعيل وتحفيز استمرار الهجرة من الضفة الجنوبية نحو الشمال.

فحسب العديد من التعاريف المفسرة لظاهرة العولمة، فإنها تعني العملية التي تصبح بموجبها الأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد ومجتمعات في أمكنة بعيدة. ويرى أن هناك منظومة سياسية عالمية تختص بشبكة من التفاعلات والعلاقات اللامتداخلة ما بين الدول (العلاقات الدولية) وحسب هذه التوضيحات لظاهرة العولمة، فإنه يبدو من الصعب على البلدان الأوروبي أن تقلص من وتيرة الهجرة وهذا بسبب طبيعتها العابرة للأوطان، فالعولمة هي مجموعة القوى التي لا يمكن السيطرة عليها كالأسواق العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية وهي حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية².

¹ - كنزة عزوني، عائشة بلقاسمي، مرجع سابق.

² - كنزة عزوني، عائشة بلقاسمي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن اللااستقرار المناطقي وليد لظاهرة الهجرة في المتوسط، فالهجرة أصبحت من القضايا التي تثير القلق على المجتمع الدولي وهي أكثر النشاطات الإنسانية تعقيدا وذلك مع التزايد الكبير في أعداد المهاجرين مؤخرا وما يحملونه من مشاكل ومخاطر سياسية، اقتصادية، أمنية واجتماعية التي تؤثر على الدول المصدرة والمستقبلة في نفس الوقت.

فالهجرة في مفهوم الدول المستقبلية تهدد لكيانها وسيادتها لما تحتويه من آثار سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي والأمني نتيجة ارتكاب المهاجرين مخالفات والاشتراك في جرائم تزعزع الأمن والاستقرار في الدولة.

فبالرغم من كل المحاولات والجهود التي قامت ولا تزال تقوم بها الدول الأوروبية لمكافحة هذه الظاهرة بوضع سياسات سواء اقتصادية أو اجتماعية كمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الضفتين وكذلك سياسات أمنية صارمة، إلا أن مستقبل المتوسط بضفتيه لا يزال يواجه هذه الظاهرة.

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه يتم التوصل إلى أن الهجرة ظاهرة شائكة التعقيد ومن أصعب الظواهر للدراسة، كونها تعبر عن السلوك الإنساني، وأيضاً لكونها تكتسي الطابع اللاقانوني والقانوني في معظم الأحيان. فظاهرة الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية عرفت منذ الزمن البعيد، لكن في عصرنا المعاصر زادت موجة المهاجرين وبكثافة وتشهدا منطقة جد مهمة في حقل العلاقات الدولية ألا وهي منطقة المتوسط أو الفضاء المتوسطي، هذا الذي يحظى بمكانة جيواستراتيجية مهمة، فضفتيه تعرف نوعاً من العلاقة الانعكاسية التي لا يمكن تجاهلها، فبحكم الفرق الشاسع بين ضفتي المتوسط تبرر ضرورة وحتمية هجرة أفراد من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية، وهذا الفعل يقلق دول الشمال وتعتبره تهديداً لأمنها واستقرارها السياسي.

لقد كان السبب الرئيسي وراء تزايد نسبة المهاجرين نحو الضفة الشمالية للمتوسط في السنوات الأخيرة هي تلك التغيرات التي عاشتها دول الضفة الجنوبية من إحتجاجات وثورات تنادي بالتغيير وإصلاح الأوضاع بإسقاط الأنظمة لترسيخ الديمقراطية، فكانت سوء المعيشة وتدهور الأوضاع الصحية والإجتماعية وعدم تحقيق التنمية الإقتصادية أدى بأفراد الضفة الجنوبية بالهروب من تلك الأوضاع المأسوية والبحث عن الأفضل في الضفة الشمالية التي تعتبر منطقة تقدم وازدهار وذات تنمية إقتصادية جيدة.

ولقد أخذت ظاهرة الهجرة أبعاداً أمنية خطيرة خصوصاً بعد إقترانها بتهديدات وتحديات أخرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وكذلك الإتجار بالبشر. وهذه التهديدات أثرت بشكل مباشر على الضفتين، بحيث أدت إلى إضعاف كيانات الدول المتخلفة وضاعت بها ذرعا الدول المتقدمة وعليه فإنها أثرت بشكل مباشر على البنى البشرية والإقتصادية والإجتماعية وأفرغت دول المصدر من قدراتها البشرية وبقيت قدراتها المادية دون استغلال.

للإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في: إلى أي مدى تساهم الهجرة في المتوسط على الإستقرار المناطقي؟ نقول: "اللاإستقرار المناطقي هو الأثر الذي تخلفه الهجرة في

المتوسط أو بعبارة أخرى، الهجرة أو حركة السكان المتسارعة، وكون أن الهجرة لا تعني إنتقال الأفراد كأشخاص فقط، إنما كسلوكيات وأفكار، هذا بدوره يؤدي إلى إختلاط الثقافات ثم يحدث خلل في التركيبات السسوياجتماعية، والإقتصادية والحضارية للمجتمعات، هذا الخلل يمس أمن وإستقرار الدول، وبذلك ينتج مفهوم اللاإستقرار المناطقي".

ولإثبات صحة الفرضيات السابقة نقول أن: التفاعلات السكانية تقع في قلب الدينامية البشرية، التي تساهم في تشكيل ضغط جيوثقافي وآخر جيواقتصادي، وكلاهما يمسان بالإستقرار الاستراتيجي للخرائط السكانية. وذلك من خلال مقياس الجانب الديمغرافي المتعلق بالخصوبة، خاصة في ظل عولمة السلوك بين المرأة المسلمة والأوروبية. ومقياس تطابق الجغرافيا والإنتماء الحضاري للسكان (شمال مسيحي وجنوب شرق مسلم).

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

✓ باللغة العربية

أ- القواميس:

1. أبو الفضل ابن المنظور، "لسان العرب"، المجلد 5، دار صادر، بيروت.
2. البعلبكي منير، "قاموس المورد إنجليزي-عربي"، دار العلوم للملايين، 2000.
3. الزاوي الظاهر أحمد، "ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة"، ج4، ط3، دار الفكر، دمشق، 1970.
4. صالح العلي صالح وآخرون، "المعجم الصافي في اللغة العربي"، الرياض، 1989.
5. الصالح مصلح، "الشامل قاموس العلوم الإجتماعية"، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1989.
6. مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

ب- الكتب:

1. أعمال المؤتمر الدولي، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط1، ج1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.
2. أعمال المؤتمر الدولي، ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط1، ج2، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.
3. بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
4. حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية الشرطة، مصر، 2003.
5. درويش نريمان، دراسات في جغرافية السكان، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999.

6. ذياب الحافظ، إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على الترتيبات الأمنية الأوروبية المتوسطية، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل البحث العلمي، العام الثامن، 2020.06.28.

7. طبوش سفيان، الشراكة الأرومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

8. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

9. غربي محمد، فوكة سفيان، مرسي مشري، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

ج- المذكرات والرسائل:

1. إبراهيم أبو عبد الله منال، الحماية الواجبة للنازحين والمهاجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، حزيران، 2020.

2. العاقل رقية، إشكالية الهجرة في غرب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جوان 2008.

3. بته الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2012-2013.

4. بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، بسكرة، 2013-2014.

5. بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الإستقرار في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

6. بركان فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

7. بن حليلو فيصل، التعاون الأرومغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006-2007.
8. بوزيد أوسامة، الحوار الأطلسي المتوسطي: دراسة حالة غير الشرعية في غرب المتوسط 2001-2005، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.
9. تبناني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
10. حمزة ميسوم، طيب خرافة عيدة، إشكالية الهجرة غير الشرعية في المتوسط وعلاقاتها بالتهديدات اللاتماثلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.
11. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأرومغربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
12. رياض حسن شعبان، دورة المجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية: حالة سورية نموذجاً، رسالة لنيل الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، 2019.
13. سعدون حفيظة، تأثير الهجرة غير الشرعية على صياغة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حالة فرنسا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015-2016.
14. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.
15. صراح غنيمه، عيود ويزة، الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015-2016.

16. عاشوري نبيل، حوكمة الهجرة منطقة غرب المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والإتحاد الأوروبي، رسالة دكتورا في العلوم السياسية، جامعة باتنة، ط1.
17. عزوني كنزة، عائشة بلقاسمي، مشكلة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي حوض المتوسط: الخلفيات والأبعاد، مذكرة ماستير في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2010.
18. موساوي أحمد، أعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2018-2019.
19. الدراسات مناد زهور، مسألة الهجرة في العلاقات الأرومغربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004.

د - المقالات:

1. الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية، مجلة التاريخية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالقضايا التاريخية والاجتماعية، ع2، 2014.
2. الإقترب زكاوي نبيل، جيوسياسية الهجرة بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفية الأوروبي، مجلة السياسات العربية، العدد19، مارس2016 .
3. أكدير عبد الواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد433، مارس2010.
4. بوكعومة مهدي، الأمنة كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع2، جوان 2008.
5. بوكعومة مهدي، تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي في غرب المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد5، ع2، 2020.

6. حجاج مليكة، يورزق أحمد، إنتشار الهجرة السرية وإنعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 2/34.
7. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعيات وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع5، أكتوبر 2014.
8. الذراع بن يمينه شايب، المؤشرات الأساسية لعدم الإستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 21، جانفي 2013.
9. طالة يمينه، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على الأمن الإنساني: قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 4، العدد 2، 2002.
10. عياش سمير، التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، المجلد 18، العدد 8، 2012.
11. قصري يمينه، دوافع الشباب المغاربي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وأثر ذلك على ضفتي المتوسط، المجلد 6، العدد 1، 2021.
12. مختار إيمان، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 6.
13. مختار فكرون عزالدين، الجد علي مفتاح، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة الإقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، جوان 2017.
14. مرزوق يمينه، الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020.
15. يورزق أحمد، حجاج مليكة، أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 9، مارس 2018.

س- المداخلات:

1. ختو فايزة، مداخلة بعنوان: الهجرة غير الشرعية في الترتيبات الأمنية الأوروبية المتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

ه- المطبوعات:

2. طبوش سفيان، العالم العربي في العلاقات الدولية، مطبوعة بيداغوجية في إطار التحضير لنيل شهادة التأهيل الجامعي، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري.

و- التقارير:

1. تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.
2. تقرير الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية.
3. تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، الإتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنية والمنظمة والنظامية في سياق المنظمة العربية.
4. المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلفة.

المواقع الإلكترونية:

1. الشرعية والمشروعية والسلطة، الموسوعة السياسية والاستراتيجية
<http://www.politiques.dz>
2. الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2015
<https://www.toud.org>
3. علي ميورشو: "الهجرة والتهجير وجهان لنفس العملة"، <https://www.ahewar.org>
4. غزو محمد عبد القادر ناجي: مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي <https://www.ssctaw.org>
5. "لهذا السبب عد التهجير القسري جريمة الحرب"
<https://www.aljazeera.net> 08-01-2017.

6. محمد الخشاني: أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: جامعة محمد الخامس، الرباط
<https://www.djezeera.net>.

7. منطقة البحر الأبيض المتوسط - الموسوعة السياسية:
<https://pohtical-encyclopedia.org>.

8. ناصر صالح: عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات: المعهد المصري لدراسات
<https://épisseeeg.org>.

المراجع باللغة الأجنبية:

1 – Article:

1. Abedl Fateh Mourad: Dictionnaire Mourad des termes juridiques, économique et commerciaux, 02 parties.
2. G. P. Topinos, L'économie d'immigration internationale, fondation des sciences politiques, Paris Armond Colin, 1974.
3. Les pays Sud-méditerranéenne dans la stratégie de L'OTAN: [https:// www.nato.nt](https://www.nato.nt).

2 – Rapport :

1. I.O.M, « Dangerous journeys-international increasing unsafe in 2016» IOM'S global migrations data analysis centre 04 (2016).
2. Maurice, Alli, La mondialisation: la destruction des emplois et de la croissance, l'évidence empirique, Paris ckement juglar, 1999.

فهرس الموضوعات

كلمة شكر.

إهداء.

ملخص الدراسة.

خطة الدراسة.

01 مقدمة

الفصل الأول

الهجرة والاستقرار المناطقي في المتوسط: مقارنة مفاهيمية

09 تمهيد

10 المبحث الأول: الهجرة والاستقرار المناطقي: مقارنة مفاهيمية.

10 المطلب الأول: الهجرة: مقارنة في المفهوم والمفاهيم المقاربة.

19 المطلب الثاني: الاستقرار المناطقي في المفهوم والمؤشرات

28 المبحث الثاني: المتوسط مقارنة جيوسياسية

28 المطلب الأول: المتوسط مقارنة تاريخانية طبوغرافية

33 المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

37 خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الهجرة في المتوسط: مقارنة في الأسباب والمسارات

39 تمهيد

40 المبحث الأول: أسباب الهجرة في المتوسط

40 المطلب الأول: الأسباب الإقتصادية والإجتماعية للهجرة

47 المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية للهجرة

المبحث الثاني: مسارات الهجرة في المتوسط.....	51
المطلب الأول: المسار الشرقي (الهجرة من وإلى جنوب شرق المتوسط)	53
المطلب الثاني: الهجرة في غرب المتوسط	63
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: إنعكاسات الهجرة في المتوسط: دراسة في أسباب اللاإستقرار المناطقي	
تمهيد	75
المبحث الأول: الهجرة تهديد أمني متعدد الأبعاد	76
المطلب الأول: الآثار الإقتصادية والإجتماعية ضفتي المتوسط.....	76
المطلب الثاني: الآثار الأمنية والسياسية في ضفتي المتوسط	81
المطلب الثالث: الآثار الثقافية والحضارية في ضفتي المتوسط.....	83
المبحث الثاني: مستقبل المتوسط في ظل تنامي ظاهرة الهجرة بين الحتمية والتقييد	85
المطلب الأول: سيناريو تراجع وتيرة الهجرة الأورومتوسطية	85
المطلب الثاني: سيناريو استمرار وتيرة الهجرة الأورومتوسطية.....	88
خلاصة الفصل	92
الخاتمة.....	94
قائمة المراجع.....	97
الفهرس.....	102
فهرس الخرائط.....	106
فهرس الأشكال	107
فهرس الجداول	108

فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
30	خريطة تبين البحار المتفرعة من البحر الأبيض المتوسط	01
31	خريطة تمثل الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط	02
31	خريطة تمثل التقسيم الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط	03
52	خريطة تبين مختلف الطرق والمسارات للهجرة والمسارات للهجرة في منطقة المتوسط	04
60	خريطة تبين المنفذ الشرقي وعدد المهاجرين	05
61	خريطة تبين عدد المهاجرين الذين يقيمون في مخيمات في الجزر اليونانية	06
63	خريطة تمثل دول غرب المتوسط	07
70	خريطة تمثل المنفذ الغربي وعدد المهاجرين	08

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
52	التحركات المختلطة عبر البحر الأبيض المتوسط 2015-2018	01
54	بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المشرق العربي 2013	02
56	بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المشرق العربي 2017	03
57	مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق 2017	04
58	بلدان المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين من بلدان المشرق 2017	05
62	تغيرات الهجرة في شرق البحر الأبيض المتوسط	06
62	عدد المهاجرين من بلدان المشرق وإليها 2017	07
65	بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المغرب العربي 2013	08
66	بلدان وأقاليم المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين في المغرب	09
67	مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي 2017	10
67	بلدان ومناطق المقصد الخمسة الأولى للمهاجرين واللاجئين	11
68	عدد المهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي وإليها 2017	12
68	نسبة المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية وإليها 2017	13
69	عدد طلاب التعليم العالي من بلدان المغرب العربي في الخارج 2017	14
71	أكثر الجنسيات شيوعاً يصلون أوروبا براً أو بحراً	15
72	عدد المهاجرين الذين ماتوا أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط	16

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
41	نسبة التباين في النتائج المحلي الإجمالي للفرد لبعض دول المتوسط	01
54	النازحون داخليا بسبب النزاع والعنف في البلدان العربية 2012-2017	02
55	اللاجئون السوريون والأشخاص الذين هم في وضع لجوء (باستناد المتقدمين بطلب اللجوء) من الذين إستقادوا من مساعدات المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من عام 2013 إلى أواسط 2014	03
89	الفئات الاجتماعية في فرنسا (أفق 2030 بالنسبة المئوية)	04
99	الفئات الاجتماعية في إيطاليا (أفق 2030 بالنسبة المئوية)	05
99	الفئات الاجتماعية في ألمانيا (أفق 2030 بالنسبة المئوية)	06

الملخص:

إنّ ظاهرة الهجرة اليوم من أكثر القضايا المطروحة على الساحة الأوروبية، كما أنها تعد السؤال الأكثر إرباكًا للحسابات السياسية في ضفتي المتوسط.

فتتامي هذه الظاهرة بين ضفتي المتوسط خلق توترًا في العلاقات الأوروبية وولد هاجس الخوف لديها، هذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى فتح مجال الحوار مع الدول المغربية باعتبارها نقطة إنطلاق ومركز العبور من الجنوب إلى الشمال، فالهجرة تشكل تهديدًا على الدول الأوروبية والمغربية على حد سواء.

وهذا ما دفع الطرفين إلى التشاور والتعاون من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة إلا أنّ طبيعة المهاجرين الوافدين إلى أوروبا وتركيبهم السوسيوثقافي ساهمت في تعزيز الثغرة بين الشعوب الأوروبية والأفريقية من خلال النشاطات المحصورة التي إنخرط فيها هؤلاء المهاجرين، والصورة الخاطئة التي يقدمونها عن الإسلام، معززين بذلك صحة النظريات العنصرية المنادية بهمجية وتخلف الشعوب المسلمة.

Résumé:

Le phénomène migration est aujourd'hui l'un des enjeux les plus importants de l'espace euro-méditerranéen, et c'est aussi la question la plus confuse pour les calculs politiques des deux côtés de la méditerranée.

La croissance de ce phénomène entre les deux rives de la méditerranée a créé des tensions dans les relations euro-méditerranéennes et a fait naître une obsession de la peur, c'est ce qui a poussé les pays européens à ouvrir le champ et le centre de transit du sud au nord, la migration constitue une menace pour les pays européens et maghrébins.

Cela incite les deux parties à se consulter et à coopérer afin de trouver une solution à ce dilemme. Cependant, la nature des immigrants arrivant en Europe et leur composition socioculturelle ont contribué à renforcer le fossé entre les peuples européens et africains à travers l'interdit activités dans lesquelles ces immigrants ont été impliqués et la fausse image qu'ils présentent de l'islam renforçant ainsi la validité de théories racistes appelant à la barbarie et au retard des peuples musulmans.